اللغة العربية بأسيوط
المجـلة العلميـة

قياس المبرد
بين الحدود والمجاوزة

إعداد
د/ محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى
أستاذ اللغويات المساعد

(العدد التاسع والعشرون – الجزء الأول يوليو ٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وأصحابة الأطهار إلى يوم الدين .

" أما بعد "

فإن النحاة فى مراحل التقعيد بذلوا جهوداً مضنية ، وقد تمثل هذا الجهد فى المحاولات الأولى لحفظ اللغة سليمة كما كانت عند السابقين ، وفى محاولة وضع نظام وقاعدة للغة تحفظها من الاختلاف والتنوع فى أدائها ؛ وكان هذا الأمر صعباً وشاقاً لتنوع الأداء العربى فى ذلك الوقت ، ولكنهم عمدوا إلى الأشهر والأفصح فصاغوا منه القواعد ، واستتبع هذا أن يندرج ما نطقت به العرب وما ستنطق به تحت تلك القواعد ؛ فيقاس عليها ، فما توافق معها يعد قياسياً ، وما لم يتوافق يعد خارجاً عن القياس ، ويصنف تصنيفاً آخر .

وهذه العملية – التى يمكن أن يطلق عليها عملية " الإجراء"– التى قام بها النحاة اتسمت فى الغالب بالفردية والتفرد ، وهذه السمة قد يعتريها عدم الدقة والهوى من جانب ، وقدرات المتفرد وطول باعه فى علم اللغة من الجانب الآخر .

ومن الأمانة فإن هذا الأمر ليس على الإطلاق ، فهناك عمل يقوم على المبادئ والأسس الجماعية ، كعمل البصريين والكوفيين ومن أتى بعدهم .

والمبرد واحد من هؤلاء الذين لم يلتزموا – فى بعض الأحيان – فى عملية الإجراء بمبادئ من سبقه ؛ فتجده يقبل ويرد ويؤول على عكس من سبقه ، وكأن له قياساً خاصاً به .

لذلك عقدت العزم على أن أبحث فى هذا الموضوع معنوناً له بعنوان :

" قياس المبرد بين الحد والمجاوزة "

وقد كان من أسباب هذه الدراسة : أن المبرد عالم متفرد له باع طويل فى أمور اللغة ودقائقها ؛ ولهذا كان لا يركن إلى كل ما سمع ، ولا يسلم برأى حتى يقتنع به ؛ لذلك تجده قيد

عندما أطلق العلماء ، وأطلق عندما قيدوا ؛ فلفت هذا أنظار الدراسين والباحثين قديماً وحديثاً ؛ فألف ابن ولاد فى هذه القضية ، وبعضهم حصرها فى اعتراضه على سيبويه ، وألفت أبحاث حديثة فى هذه الجزئية .

ومن الأسباب التى دفعتنى إلى هذه الدراسة : فكر المبرد ؛ فقد كان لديه فكر وظفه فى خدمة اللغة ؛ فدرس الظواهر النحوية وكتب فيها بعقل الفاهم لدقائق اللغة معتمداً فى ذلك على قدرته العقلية ، والمعرفة الواسعة للغة العرب ؛ فكان عمله ينحصر فى ربط هذه الظواهر والمعانى النحوية بالأصول العربية التى أدت بها العرب لغتها من جانب ، وربطها بالمبادئ العقلية والمنطقية من الجانب الآخر ؛ فكان دراسته وتحليله لها تقوم على أسس عقلية ؛ فكأنه فى عملية موازنة واختيار ؛ فكثيراً ما يغلب الأصول العربية فى قياسه ، وفى بعض الأمور يرجح عمل العقل على ما جاءت به الأصول العربية .

ومن الأسباب – أيضاً – اكتمال المنظومة القياسية فى عصره ، فلم تعد المشافهة موجودة كما كانت لغيره ؛ ولذلك يعد المبرد نُقْلة بين مرحلتين : مرحلة الاعتماد على السماع والإذعان له كأصل ومنبع للغة ، وبين الاعتماد على القياس وعلو شأنه كأصل توليدى توسعى للغة – اللغة الأدبية – ؛ فلذلك اضطرب قياسه بين قديم يتطلب المحافظة عليه ، ومرحلة جديدة تتطلب النظر فيها وفى القديم . لذلك كان يرد الروايات ، ويقيد الشاعر فى الضرورة ، وهذا لم يكن معهوداً عند من سبقه ؛ فجاء قياسه على عكس غيره . فكان كل هذا جديراً بدراسة والبحث .

أما عملى ومنهجى فى هذه الدراسة فلم يكن إلا من منطلق البحث الجاد ، وفى أى صف يقف المبرد – وإن كانت الدراسات السابقة قد وضعته فى قائمة المعارضين – ، ولكن عملى انحصر فى قياس المبرد فى حده بصفة عامة ، وذلك بالنظر فى مسلك القائس ؛ فحكمته معايير[1] ألزمته أن تكون فى الحسبان عند إجراء عملية القياس دون الانتباه إلى نتائج القياس ، وذلك لأن من سبقه تضع ما يجد المعايير المعهودة عندهم ، فهم ينطلقون من ثوابت اللغة لا مما يخدم اللغة ، وإذا أمعنا النظر فى ما يقوم بعملية القياس ، تجد معايير متعددة ومتنوعة ، وذلك كالحكم على كلام الناطق

(1) هذا بالأضافة إلى المعايير والحدود التى تتعلق باللغة ذاتها فى عملية القياس – كالكثير ، والشائع ، والمطرد ... إلخ –

بالصواب أو الخطأ ، أو محاولة القيام بالتجريد والتنقية ، أوالاستخلاص ، أو محاولة الاتساع فى اللغة .

فمن هذه المعايير التى توضع فى حسبان النحوى الذى يقيس انطلق حد القياس عند المبرد ؛ فاستلزم هذا الحد قاعدة تصاغ لكل دارس . وقد قام المبرد بهذا خير قيام ؛ فالتزم بحد من سبقه ، والتزم بمسلك العلماء فى لوازم القياس .

أما المجاوزة فلم ننظر إلى كم الاعتراضات ، أو ماهيتها ، وإنما كان النظر إلى السبب ، فوجدناه يرجع إلى بعد القياس عن واقع اللغة المسموعة ، ومحاولته فى الاتساع مع الحفاظ على اللغة ، والاعتماد فى قضاياه على المبادئ المنطقية والعقلية ؛ فاستلزم هذا رد الرواية ، والتضييق على الشاعر ، والإفراط للعقل والسماح له فى أن يحكم فيما لم يرد به قطع ، أو يكون وجوده فضلة .

وقد سارت الدراسة على خطة معينة ؛ فجاءت خطتها فى : مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر ، وفهرس للموضوعات :

فالمقدمة : ذكرت فيها العنوان – بعد الحمد والثناء – وسبب هذه الدراسة ، وموجز عن فكرة البحث ، ومنهجه .

والتمهيد : عرفت فيه بالمبرد – بإيجاز – اسمه ، ونسبه ، وعلمه ، وحياته ، ومؤلفاته .

والمبحث الأول : حد القياس : وذكرت فيه معايير القياس – التى من المؤكد أن يكون المبرد قد سلكها وتفرد بها ، ومنها : معيارية الخطأ والصواب ، ومعيارية التجريد ، ومعيارية الاستخلاص ، ومعيارية الاتساع . ثم ذكرت القاعدة– كلازم من لوازم القياس – وصياغتها ونصها ، ومذهب القياس عنده .

والمبحث الثانى : المجاوزة : وذكرت فيه مسالك المجاوزة أو طرائقها ، ومنها : البعد عن الواقع ، والجنوح إلى المبادئ المنطقية ، وإنكار الروايات ، والضرورة ، وبنية التركيب النحوى ممثلة فى الجواز والمنع .

والخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من هذه الدراسة .

ثم وضعت فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

والله أسأل أن يكون عملاً خالصاً لوجهه تعالى ، بغيته النفع والفائدة ، كما أسأله – سبحانه وتعالى – أن يكون نوراً ومدخراً لنا يوم العرض عليه ؛ إنه على كل شئ قدير ، وبالإجابة جدير .

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال تعالى : (قَالَ لا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْـــراً) (الكهف:٧٣)

دكتور
محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية البنات الإسلامية بأسيوط
جامعة الأزهر

تمهيد

المبرد والقياس)

المبرِّد :

هو محمد بن يزيد ، الملقب بالمبرد ، والمكنى بأبي العباس ، إمام أهل البصرة فى عصره ، وإليه ينتهى علم البصريين فى النحو بعد الجرمى والمازنى .

كثر الخلاف حوله كثيراً فاختلفوا فى سنة مولده ، ولقبه بالمبرد ؛ فالراجح فى ذلك أنه ولد فى سنة ٢١٠هـ ، والراجح فى لقبه أنه مكسور الراء ، وأخذ عن الجرمى ، والمازنى ، وأبى حاتم السجستانى ، وقرأ عليهم كتاب سيبويه ؛ فتأثر بهؤلاء البصريين فكراً وتعصباً ، فآلت إليه إمامة المذهب البصرى بعد شيوخه ؛ فكانت بينه وبين إمام الكوفيين ثعلب ما يكون بين المتعاصرين من المنافسة ، فأحب المبرد لقاء ثعلب للمناظرة ، وثعلب كان لا يحب هذا ؛ ولذلك كانت الغلبة له ؛ لفصاحته وحسن منطقه ، أضف إلى ذلك أنه كان شاعراً أديباً ، فألف الكثير من الكتب فى معظم الفنون ، توفى ببغداد سنة ٢٨٥هـ [٢] .

القياس – المفهوم والمنهج –

أولا : المفهوم :

القياس : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه .[٣]

أو هو : محاكاة العرب فى طرق استعمالهم للغة فيما يمكن أن يستجد من تراكيب وألفاظ

---

(٢) اختصرت فى التعريف بالمبرد لشهرته ، وذلك لأن ترجمته فى متناول الجميع . وأكتفى بالإحالة . انظر ترجمته فى : طبقات الزبيدى ص١٠١ وما بعدها ، وأخبار النحويين البصريين ٧٢ ، ومعجم الأدباء ١٩/١١١-١٢٢ ، وإنباه الرواة ٢٤١/٣ وما بعدها ، والفهرست ٦٤ وما بعدها ، وشذرات الذهب ٢/١٩٠- ١٩١ ، ووفيات الأعيان ٣ /٣١٣ وما بعدها ، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦ وما بعدها ، والأعلام ٧/١٤٤ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٤ وما بعدها ، ومقدمة محقق المقتضب ، د/ محمد عبد الخالق عضيمة ١١ وما بعدها ، ومقدمة محقق الكامل د / محمد أحمد الدالى ٧ وما بعدها .

(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٥٩ تحقيق / محمد حسن إسماعيل الشافعى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

تناسب كل عصر مع مراعاة نظم اللغة وقواعدها .[٤]

والقياس هو قسيم السماع فى اللغة والنحو ، وقد اعتمده النحاة فى استنباط القاعدة من كلام العرب ، وارتبط وجوده بوجود النحو .

وللقياس أركان أربعة هى : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة ، فالمقيس عليه ، وهو الأصل الذى تكلمت به العرب واطرد استعماله عنهم ؛ فما شذ فى لغة العرب – المفروض – ألا يقاس عليه .

ومن الطبيعى (الطبعى) أن يقاس على المسموع المطرد ؛ حتى يكون للمقيس أصل يرجع إليه ، ولكن القياس عند النحاة تفرع ؛ فقاسوا على المسموع ، وقاسوا الأحكام على أحكام مستنبطة ، والنظير على النظير ، وذلك كقياس منع أفعل التفضيل من رفع الظاهر على التعجب ، على الرغم من وجود الأسلوبين فى لغة العرب . وقاسوا الضد على الضد ، فقاسوا لم على لن فى النصب والعكس ، وكل هذه الظواهر مسموعة فى لغة العرب ، وإن تفاوتت من حيث الأداء العربى .

أما المقيس فقد أجمع من تكلموا فيه على أنه من كلام العرب طالما أنه قيس على كلامهم . وأما الحكم فيجوز القياس على حكم ثبت بالقياس – مع أن الأصل أن يثبت بالسماع – ، ويجوز القياس على شئ اختلف فى أصله كعمل (إلا) قياسا على (يا) مع أنها مختلف فيها .

وأما الحكمة والعلة من هذا القياس فقد تنوعت فبعضها توافق كلام العرب وتنساق تحت قانون اللغة ، وبعضها تجلو فكرهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم .[٥]

---

(٤) انظر قراءة فى القياس النحوى بتأليفنا ص ١ .

(٥) اختصرت الحديث عن القياس خوف الإطالة ، وأيضاً لكثرة من كتب فى هذا الموضوع ؛ لذلك اعتبرت إعادة الحديث ضرباً من التكرار والحشو ، وأنا أشير إلى المصادر التى ذكرت ذلك تحقيقاً للفائدة . ينظر : الخصائص لابن جنى الهيئة العامة للكتاب ، ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى تحقيق الأفغانى الجامعة السورية ، وأصول التفكير النحوى د / على أبو المكارم الجامعة الليبية ، والأصول د / محمد عيد عالم الكتب ، والأصول د / تمام حسان ط دار الثقافة ، والقياس فى اللغة العربية د / محمد

ثانياً : المنهج :

لم تختلف طبيعة القياس لا قديماً ولا حديثاً ، فالكل يقيس ما لم يسمع على ما سمع وإنما اختلفوا فى تنفيذ هذه الأيدلوجية (التقنية) ، وكان من المفترض أن ينطلق العمل من زوايا متعددة هى : زواية المجهول الهوية الذى نقوم بحمله داخل الهوية العربية ، وزاوية الموروث السماعى (القالب الذى يتحكم فى ذلك الوافد) ، وزواية النظر فى ذلك المسموع والحكم له أو عليه ، وانحصر عمل النحاة فى الزاوية الأخيرة وهى النظر فى ذلك المسموع رفضاً أو قبولاً .

فكان اختلاف المنهج أمراً وارداً ، وكانت السيطرة الشخصية والرأى المتفرد والتفوق ، وإظهار القدرة حتميات متفقة مع بداية هذا العلم ؛ ومن الدليل على ذلك ما حدث مع ابن اسحاق والفرزدق الشاعر ، وما حدث من مناظرات بين النحاة فى هذا الوقت .

وكان السمة الغالبة قبل الاختلاف فى المنهج هى التشدد محاولة منهم لاستقامة هذا العلم ؛ فشددوا فى الناقل والمنقول عنه ؛ فقبلوا ورفضوا ، وما ذلك منهم إلا لوضع قانون يحكم ضوابط الكلام والاستخدام اللفظى والمعنوى لأساليب اللغة .

ولم يكن هذا التشدد اعتباطاً أو تعسفاً ، وإنما فرضته طبيعة اللغة والبيئة العربية فى ذلك ؛ فلا يمكن لهم أن يقننوا أو يقعدوا أو يسلم لهم الأمر ويطرد إزاء هذه الطبيعة المتباينة فى التلهج ، والاستخدام الثنائى للغة ، لولا هذا التشدد لما أمكن لهم استنباط القوانين والقواعد التى أخذت صفة الاطراد النسبى .

ولكى لا تغفل اللغة من جميع جوانبها فتدرس ظواهرها كاملة ظهر فى المقابل فريق أرخى الزمام للقياس ؛ فأخذ كل ما سمع ونطق ودرسه وفتح الباب أمام اللهجات ، وبذلك تكتمل للغة كل مقومات الدراسة البحثية – وإن كان خلافاً – إلا أنه بمجموع المنهجين استطاع الباحثون أن يقفوا على كثير من ظواهر اللغة .

الخضر حسين ، ومدرسة القياس فى اللغة أحمد أمين ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومن أسرار اللغة د / إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو القاهرة ، والقياس فى النحو د / منى إلياس دار الفكر ، وقراءة فى القياس النحوى بتآليفنا .

فالمنهج الأول يمثله المذهب البصرى الذى شدد وحدد من تستنبط منهم قوانين اللغة وقواعدها ، وزمن الاحتجاج بها ، والمنهج الثانى يمثله المذهب الكوفى الذى تساهل فى هذه الجزئية ؛ فأخذ كل مسموع ودرسه وأصلّ له .

لكن ثمة أمر تجدر الإشارة إليه ، وهو أن النحاة فى محاولتهم الاستنباطية من الكلام العربى فتحوا المجال أمام العقل متأثراً فى ذلك بقضايا منطقية ؛ فتأثروا ببعض الأفكار والقوانين المنطقية ، كقانون السببية .. وغيره من القوانين .

وهذا لا يعنى أن النحو العربى تأثر بالمنطق ؛ فالنحو عربى خالص ، ولكن مدار الأمر أن القانون المنطقى هو من نتاج االعقول ، والعلوم تخضع فى منهجها ودراستها للفكر ، والفكر مناطه العقل ؛ فهذا مدار الأمر – وليس كما اختلف المحدثون فى تأثر النحو بالمنطق – فهى علاقة وليس تأثر ، علاقة بين علمين يجمعهما عقل وفكر ، وإن اختلفت مقدماتهما ، فالنحو يبحث فى الموروث ، والمنطق : هو علم القوانين التى يسير عليها الفكر فى وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة ، فموضوعه هو البحث فى القوانين الصحيحة لانتقال الفكر من مجهول إلى معلوم . [٦]

واللغة لم تكن قانوناً وإنما هى سلوك وأنماط ؛ فجاء النحاة واستنبطوا من هذا السلوك وتلك الأنماط قوانين سميت بالقواعد ، فالاستنباط والصياغة وجمع المتفق والمعارض ، والتعليل لكل ذلك ، والتنظير .. إلخ أمور يجب للعقل أن يكون له دور فيها ، وأن تخضع لقانون التفكير العقلى الذى يقوم بدوره بالدرس والتحليل والتنقية ، ومعرفة المجمع عليه وغير المجمع ، ومحاولة إيجاد السبب والعلة لكل مفارقة واتحاد ، وإلا ضاعت العلوم وأصبحت سدى ؛ فالعقل بقوانينه المنطقية له دور فى كل العلوم ؛ لذلك كان النحو مستنبطاً (قواعده) من مسموع محتكماً فى تحليله وتعليله إلى معقول [٧] .

ولكى لا يزلق بنا التيار ويخرجنا عما اعتزمنا عليه نترك هذا ، ونعود إلى شيخنا المبرد .

([٦]) راجع القياس فى النحو د / منى إلياس ص ١١٩ ط دار الفكر .

([٧]) على أية حال فالقضية خلافية بين العلماء والدارسين ، والذى تستريح إليه النفس من غير جدل ولا مراء هو أن النحو عربى خالص ، والعلاقة التى جمعت بين النحو والمنطق هى علاقة خضوع فالنحو فى دراسته وتعليله ومقارناته لابد أن يعتمد على العقل وقوانينه ، والمنطق لا بد أن يعتمد على العقل فى معرفة قوانين الفكر ، فالاثنان خاضعان للمقاييس العقلية فى النمو والاكتمال ، لكن أن يكون علماء النحو العربى عالة على غيرهم فى التفكير والتأثر فهذا ما لا نقبله ، ولا نرضاه . والله من وراء القصد .

فالمبرد كان بصرى المذهب ، وقد سار على هذا المذهب فى آرائه النحوية والقياسية ، ولكنه خرق بعضاً من أصول هذا المذهب ، فهو يسير على الحد البصرى ، وفى بعض الأحيان يخرق هذا الحد .

ويمكن إرجاع ذلك إلى حب الظهور ، والاستقلال بالشخصية ، ورفض التبعية والتقليد ، ولعل هذا يلتقى مع حبه للجدل والمناظرة ؛ فالإنسان لا يحب هذه الأمور إلا إذا كان واثقاً من نفسه ، وواثقاً من الفوز على الخصم بما لديه من قدرة عقلية تتسم بالذكاء يستطيع بها أن يقهر مناظره ، ومثل هذه النوعيات تولع بمخالفة الغير وهدمه ، والخروج عليه فى بعض المسائل لكى يلفت انتباه الآخرين ؛ فيستحق المدح والثناء منهم ، والشهادة له بفضل السبق .

وخير دليل على ذلك ماروته كتب التراجم عنه ؛ فذكرت أن الزجاج كان من تلاميذ ثعلب ، فانتقل إليه ، فأراد أن يفاتشه ، فسأله عن مسألة فأجابه بجواب أقنعه ؛ فأنبهر الزجاج به وتعجب ، فلما اقتنع غيِّر له المبرد الجواب فأقنعه ، واستمر مع الزجاج على هذه الحالة يجيبه فيقنعه ثم يوهن الجواب بجواب غيره حتى بلغ الزجاج أربع عشرة مسألة ؛ يجيبه فيقنعه ثم يوهن الجواب . (٨)

وعلى أية حال تجد بين المبرد والأخفش الأوسط خطاً دقيقاً فى التفكير النحوى – وإن اختلفت نوازعه – فالاثنان خالفا مذهبيهما ، ولكن المبرد لم يذهب إلى مذهب غيره بل تفرد – وهذا احتمال قوى أن يكون السبب ما ذكرنا – والأخفش خالفه ، وأيد الكوفيين – وكان سببه طلب المال والبلاط كما ذكر المؤرخون –

وكأنى بالمبرد رأى استئناثاً بالأخفش فى خروجه بقياسه على مشايخه رغبة فى ذلك العامل النفسى الخفي الذى لا يمكن أن يطلع عليه أحد – ما لم يصرح به – طالما أن حجته العقلية أنفذ إلى الإقناع ، أما الأخفش فكان صريحاً فى رغبته المادية .

فدار القياس عنده بين الرد والقبول ، فلجأ إلى الخروج فى بعض المسائل عن نهج البصريين بل عن نهج العرب أيضاً ، وقد ظهرت هذه المعالم فى رسمه الحد البصرى بثقة ووضوح ، وأحياناً خرقه ؛ إما برد المسموع المجمع على سماعه ، وإما بمخالفة أصحابه القول والرأى .

---

(٨) راجع إنباه الرواة للقفطى ٢٤٩/٣ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى ١١٨ / ١١٩ ، ومجالس العلماء للزجاجى ١٢٣ ، ومقدمة المقتضب ١٨/١

وهنا يجب علينا أن نبين في الدراسة مدى تعامل المبرد مع الأصول النحوية ممثلة في السماع الذى سلط فكره عليه ولم يسلم له كل التسليم ؛ فأنكر ما راق له الإنكار منه حتى جُهل الدافع من هذا الإنكار – اللهم إلا ما ذكرناه سابقاً – ، وممثلة في القياس الذى استغله في التجريد والوصول إلى الأحكام ، تاركاً التحكم – في بعض الجزئيات – إلى المبادئ العقلية . والله أعلم .

المبحث الأول

حد القياس

سار المبرد على الحد البصرى فى كثير من ضروب هذا الفن ، فمما سار عليه ملتزماً النهج البصرى [٩] . وحدود هذا المذهب ارتسمت فى الآتى :

أولاً : معيارية القياس .[١٠]

أ – : معيارية الخطأ والصواب :

كان القياس فى البداية حتى عصر الخليل – فى نظرى – عبارة عن معيارية محدودة ، تتسم بتصويب الخطأ ، والتعليل له . وهذا مّا حدث مع الفرزدق الشاعر ، وابن أبى اسحاق . وقد انحصرت هذه المعيارية فى الوظائف النحوية التى يمكن أن يخلط فيها المتكلم ، ولا يعرف صواب ما نطق ؛ فيرفع ما يستحق النصب ، والعكس . وتشمل هذه المعيارية جميع أنواع الكلمة : الاسم الذى يمكن أن يوضع فى وظيفة نحوية معينة ، والفعل الذى يسند إليه الاسم . وهذا يعنى : تقويم الاستعمال . وهى أولى المعايير .

ب – : معيارية التجريد :

هى محاولة معرفة مدى استقامة الشئ فى الجملة وانتظامه تحت ضابط محدد لا يتعداه ، كمعرفة أو تقعيد : أن المبتدأ اسم مرفوع ويكون فى أول الجملة ، وكذا الأمر بالنسبة للفاعل وغيره ... مع وضع المصطلح النحوى المعروف كمصطلح المبتدأ والفاعل والحال .... إلخ .

وكانت عملية التجريد تخضع لمستويين من التعامل ، المستوى الأول : خضوع الكلام لمعيار معين تمثل فى المعنى النحوى ، وهو ضبط آخر الكلمة بناء على استقراء ما لدى العرب ، فظهرت عملية التعاقب بين حركات الإعراب وذلك تبعاً لنظام مألوف فى الجملة العربية ، وأعتقد أن هذا

---

(٩) المنهج البصرى معروف وواضح فى التقعيد والقياس ، فمنهجهم : القياس على الكثير الشائع فى لغة العرب ، وليس كل لغات العرب مطردة ؛ فهناك قبائل عربية فسدت لغتها بمجاورتها غير العرب ، ويعد هذا تحديد للمكان ، وقد حددوا الزمان أيضاً فجعلوه منتصف القرن الرابع الهجرى ، أما الكوفيون فقد قاسوا على كل ما سمع من العرب ، وقد كتب فى هذه المسألة كل من تحدث عن أصول النحو ، كابن جنى ، والأنبارى ، والسيوطى .

(١٠) هناك نوع من القياس (قياس الأنظمة) وهو ما يقوم به المتكلم فى الجماعة اللغوية . أما القياس المدروس (العلمى) فهو ما استخدمه النحاة (راجع قراءة فى القياس النحوى بتأليفنا ص ٨)

النظام هو عملية الإسناد ، نحو : ضرب محمد ، ومحمد ضرب ، حيث نظرية العامل لم تكن قد أطلت برأسها على النحو ، وإن كانت جذورها متوفرة وموجودة .

والمستوى الثانى : مراعاة المعنى فى استعمال البنى والتراكيب ، والبعد عن المعانى الملبسة التى تؤدى إلى الخلط فى التركيب ، مع مراعاة العلاقة بين جزئيات الجملة ، وذلك بقيام الصلة بين العلاقة الدلالية للجملة وبين المعنى النحوى فى الجملة فمثلاً : قياسهم منع العلم المذكر الساكن الوسط إذا سمى به مؤنث ، نحو : زيد ، وسعد من الصرف ؛ لأن الصرف يؤدى إلى لبس الاسم المذكر بالمؤنث ؛ فلا نعلم أن نحو : زيد – لو صرف فى التذكير والتأنيث – أهو اسم يراد به المذكر أم اسم يراد به المؤنث ؟ .[11]

قال سيبويه : " فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف . هذا قول أبى إسحاق ، وأبى عمرو فيما حدثنا يونس ، وهو القياس ؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث . والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل المذكر تسمية المذكر بالمذكر . وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو ؛ لأنه على أخف البينة . " هـ[12]

هذان هما معيارا القياس النحوى ، معيار يراعى اللفظ ، ومعيار يراعى المعنى ، مع قيام العلاقة بين الألفاظ من ناحية ، والسياق العام للجملة من ناحية أخرى .

ثم سار القياس بعد ذلك فى خطين – وهذا أمر طبعى حتى يمكن احتواء الكم الزاخر من اللغة بمستوياتها [13] ، خط القبول والطعن أو الرد ؛ فظهر تيار القبول لكل مسموع ، وتيار الاجتراء على بعض المسموع والطعن فيه ، فالأول اعتمده أبو عمرو بن العلاء عندما سئل عما خالفته فيه العرب فقال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات [14] .

---

(11) انظر الكتاب ١/ ٢٤٢ ، والمقتضب ٣/٣٥١ ، ٣٥٢ .

(12) الكتاب ٣/٢٤٢ .

(13) كلمة أسجلها وهى : إنى أظن أن هذا الكم هو من أسباب بقاء اللغة العربية نقية عبر القرون الطويلة ، ولولا هذا الكم لسلمت اللغة وسهلت دراستها ، وأمكن جمع قواعدها وقوانينها فى ورقات وتناقل هذا القدر البسيط لاحق عن سابق . وما كانت تقوم حولها الدراسات التى لا تستطيع أن تحيط بشاطئها . وكانت قواعدها وقوانينها تخضع لتقلبات العصر ؛ فكنت ترى لكل عصر قاعدة ؛ فتموت قاعدة وتستحدث أخرى ، وكانت عقول البشر تلعب بها وتوجهها على هوى بشرى . لكن اللغة العربية بخلاف ذلك .

(14) راجع أخبار النحويين البصريين ٢٦ ، وطبقات الزبيدى ٤١ ، والقياس فى النحو ١٧

والثانى اعتمده عيسى بن عمر مقتفياً أثر شيخه ابن أبي اسحاق ، فقد قام بالتقعيد والنقد والاعتراض على بعض كلام العرب ؛ فقد اعترض الشيخ الفرزدق الشاعر ، والتلميذ رفض القياس فى العلم المذكر إذا سمى به مؤنث .

وقد تمخض عن هذين المنهجين مدرستين فى الدرس النحوى – مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة – وهذا لا يمنع من وجود النزعة الفردية ، وكان المبرد واحداً منهم فقد يترع إلى الاعتراض على العرب

جـ – : معيارية الاستخلاص :

- تمثلت هذه المعيارية فى استخلاص الظواهر النحوية ، ووضع الضوابط التى تضبطها بناء على استقراء ما لدى العرب من إرث سماعى تمثل فى كلامها ، وشعرها ، وحكمها ، وخطبها ، وقوى هذا الإرث وأصبح عالمياً لغة ونطقاً بالقرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوى الشريف .

وهذه الظواهر المستخلصة لا يمكن نسبتها إلى فرد معين ؛ لأنها عملية إدراكية بنائية ، بمعنى : إدراك هذه الظواهر – كالحذف والذكر ، والفصل ، والإضمار ، والإعراب ، والنيابة .. إلخ – ثم تقديرها ، ومعرفة ماهيتها فى الجملة ، ثم وضع ضابط تسير عليها هذه الظواهر – بقدر الإمكان – وهذا الأمر ما يقوم به النحوى من قياس الشئ على الشئ ذكراً وحذفاً .. إلخ . ثم انظر ما يستلزم هذا من تفكير وصياغة ، وملاءمة المقدر للمعنى .

د – : معيارية الاتساع :

محاولة وضع قواعد تجمع تحتها – قدر الاستطاعة – أكثر ما نطقت به العرب ، وهذا ما فعله أبو عمرو بن العلاء عندما حكم على ما خرج عن الكثير بأنه لغة من لغات العرب . وهنا خيط دقيق يربط بين المنهج الكوفى وبين فكر هذا العالم فى عملية الاتساع وقبول المخالف لا رفضه كلية .

ولكن يبقى السؤال قائماً ، أين يقف المبرد من كل هذا ؟ وأى قياس ارتسمه ؟ ، وهل هذه المعايير التى انبثقت من مشايخه الذين أرسوا القواعد مقبولة عنده ؟

فى الحقيقة أن المبرد عالم له باعه فى النحو ، واعتقد أن المعايير عنده كاملة إلا معيار الاتساع ، فقد انتهج النهج البصرى الذى كان حذراً فى التعامل مع النص .

ثانياً : القاعدة :

هذا العمل الذى صنعه النحويون الأوائل هو من لوازم هذا العلم ، وتعد القاعدة مكوناً أساسياً فى هذا العلم ؛ فقد قام هذا العلم على بدائيات هى : الاستقراء للكلام العربى ؛ ثم القاعدة المستتبعة لهذا الاستقراء ، ولكن أين دور القياس من القاعدة ؟ ، فهل يأتى القياس قبلها أم بعدها ؟ .

فى الحقيقة أن القياس من المفترض أن يكون بعد القاعدة – لو سلم التقعيد من الخلاف – فكانت تقعد القاعدة ثم يقاس ما لم يسمع على القاعدة التى أخذت من المسموع .

لكن طبيعة هذا العلم الذى أخذ من لغة فصيحة ، وكانت فصاحتها متفاوتة بين تراكيب وآخر ، وبين أسلوب وأخيه ؛ لذلك جاء القياس قبل القاعدة .

أ – : بناء القاعدة :

كانت القاعدة عند المبرد تخضع للتقعيد البصرى من جانب ، وعبقرية المبرد الشخصية من الجانب الآخر ، وهذا بعد أن تبلورت فكرة الأصول النحوية عنده – السماع ، والقياس ، والتعليل ...

وكان من أهم مظاهر بنائها :

ب – : صياغتها :

صيغت القاعدة عند المبرد فى أسلوب تعليمى سهل على عكس ما نجده عند غيره من النحويين ، كسيبويه ، والأخفش ، وغيرهما ، حتى من أتى بعده كانت صياغتها تخلو من هذه الميزة ، فكان الأسلوب التعليمى التى امتازت به القاعدة يتفق مع تعليم النحو للمبتدئ .

يقول المبرد : " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شئ .... والزوائد : الألف ، وهى علامة المتكلم ، وحقها أن يقال : همزة . والياء : وهى علامة الغائب . والتاء : وهى علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة. والنون : وهى للمتكلم إذا كان معه غيره ، وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل أنت ، أو هى ، ونفعل نحن ، ويفعل هو . " هـ [١٥]

([١٥]) المقتضب ١/٢

ويقول أيضاً : " فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل فى قولك : ضرب عبد الله أخاك . قلت : الضارب أخاك عبد الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى ضرب اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك ضرب عبد الله ، وهو العائد إلى الذى حتى صلحت الصلة ، وعبد الله خبر الابتداء . هـ"[١٦]

فهو يعنى قيام المعنى فى الجملة الفعلية والاسمية مع تبادل التركيب ، ففى نحو : ضرب عبد الله أخاك ، قد تعدى الفعل ونصب المفعول ؛ فإذا أردت الاسمية مع بقاء المعنى قلت : الضارب أخاك عبد الله – وإن كانت الرتب قد اختلفت – فالمفعول بقى مفعولاً – الفضلة – وقد تغيرت الرتب ؛ فعبد الله فى الأول مسند إليه ، وفى الثانى أصبح مسنداً ، وإن كان فى الأول عامل الزمن والحدث ملحوظاً ، وفى الثانى كانت أولية عامل الحدث فقط مع الاستمرار .

وفى الثالث : أدى التركيب إلى تفريع الجملة ، ففيها جملة الصلة وهى : ضرب أخاك ، وفاعل ضرب ضمير يعود إلى الذى ، وعبد الله خبر .

وهذا الأسلوب التعليمى يتفق مع طبيعة وظروف النحو آنذاك ، إذ كان الخلاف بين المدرستين مشتداً ، وسبل إرساخ مبادئ كل مدرسة كانت هى المسيطرة ، فكانت حفاوة العلماء بإقبال العامة والخاصة على المذهب وعلى مؤلفاتهم هى الغالبة ؛ فكان أملهم ورغبتهم العارمة إنشاد الحظوة عند الأشخاص – الخلفاء ، والوزراء ، والطلاب – والرقى بالمذهب وكثرة مريديه .

هذا على المستوى الشخصى للمبرد ، أما على المستوى العلمى أو النحوى فلم يكن المبرد مقصراً ، أو مجحفاً فى أوليات هذا العلم ؛ فكانت الحيطة والحذر مطلوبين ؛ فقد فرضت عليه بكرية هذا العلم ، ومرحلة تكوينه ونضجه أن يلجأ إلى هذا الأسلوب ، حيث تعددت منابع ومشارب تكوين هذا العلم ما بين قبيلة وأخرى ، والانتقاء من بين القبائل ليس سهلاً ، وإقصاء إحدى القبائل أمر صعب ، أو حتى وضع ضوابط لهذه المنابع ليس يسيراً .

كما أن تعدد مستوى اللغة فى القبيلة الواحدة ما بين ناثر وشاعر ، ولغة أدبية وأخرى يومية معضلة لهم فى بناء القاعدة ، فجاء الأسلوب تعليمياً مقنعاً سهلاً على سالك دروب هذا العلم .

---

(١٦) المقتضب ٣/٩١ .

على أن المبرد لم يخل أسلوبه فى كثير من الأحايين من العبقرية الشخصية ، والعمق فى الأداء ، كما حدث مع الزجاج فى أول لقاء له مع المبرد . [١٧] قال المبرد : " هذا باب الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة ، وهى مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة فى المقاربة ، فمن تلك الأفعال عسى وهى لمقاربة الفعل ... إلخ ." هـ[١٨] ، وقال : " اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه فى تقديره ، ومعناه فى الانتصاب واحد ، وإن اختلفت عوامله ....." هـ [١٩] والنصوص التى تدلل على عبقرية المبرد فى أسلوبه كثيرة مطوية فى المقتضب ، وأكتفى بما ذكرت خوف الإطالة .

جـ : - نصها :

على الرغم من أن المبرد لجأ فى صياغة القاعدة إلى الأسلوب التعليمى ، إلا أن النص الذى استقت منه القاعدة كان نصاً حيًّا ، والنص الحى : هو الذى لم يصنع من أجل التمثيل النحوى لغرض من أغراض التعليم ؛ لأن التركيز فى المثال التعليمى فى النحو منصب على جانب واحد من جوانب النص هو جانب العلاقات النحوية ، ومن هنا تُنسى صلة الشاهد ببقية أجزاء النص فيفقد الشاهد دفء الموقف ، ويصبح بارداً غثاً مستكرهاً . [٢٠]

فكان تمهيده للقاعدة بذكر الأمثلة المصنوعة للتمثيل ، ثم يردفه بالنص الحى تأكيداً على أن هذا هو استعمال العرب ، وأن القاعدة صيغت من هذا النص .

وكان القدماء أمثال سيبويه والمبرد وابن جنى وغيرهم ينظرون إلى النحو وقياسه على أنه إبداع ليس من مهمته تصويب الخطأ فقط ؛ فاحتفوا بالمعنى والتلاحم بين الوظائف النحوية فى سياق بديع ؛ لأن اجتماع المفردات من غير مراعاة القاعدة لا يكوِّن معنى مفيداً ، فالذى يجمع المفردات بدلالاتها الأولية المعجمية فى تناسق مناسب يلقى على السامع هو المعنى المناسب الذى يمكن أن تؤديه المفردة فى التركيب مع أخواتها التى تلاحمت معها .

والنظام النحوى هو الذى يحكم ويتحكم فى هذا الانتقال إما بالبقاء على معناها الأول ، أو إعطائها معنى جديد . فنحو كلمة : الوردة ، والعين ، واليوم ... إلخ من الكلمات لها دلالة معجمية محددة ، وعندما تأتى فى تركيب قد تأخذ معنى مغايراً تماماً تحدده العلاقة والتلاحم بين هذه الألفاظ ؛

([١٧]) راجع مقدمة تحقيق المقتضب للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ١٨/١ ، ٣٠

([١٨]) المقتضب ٦٨/٣ .

([١٩]) السابق ٣٢/٢ .

([٢٠]) راجع النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى صـ ١٦٦ د/ محمد حماسة عبد اللطيف - القاهرة

فالوظيفة النحوية هى التى تحدد العلاقة ، والسياق هو الذى يعطى المعنى الجديد ، فعندما تقول : أرسلت عيناً ، وهو عينهم ، والعين ساهرة .

فالكلمة لها قبل التركيب معنى ، وبعد التركيب أخذت معنى مغايراً ، وقد أحكم المعنى النحوى (الوظيفة) علاقة الكلمة بأخواتها فى الجملة .

فليست القيمة فى المفردات فى ذاتها ومن حيث هى كذلك ، ولا فى النظام النحوى فى ذاته ومن حيث هو كذلك ، ولكنها فى الاختيار الدقيق بين المفردات والنظام النحوى ... [٢١]

والمبرد قد احتفى بالنص الحى ، ووضع الأولية له فى القياس ؛ فقد حكم المبرد فى قياسه وقاعدته التى بناها بمعايير – كانت قد حكمت مشايخه من قبله – وهذه المعايير هى :

مراعاة المعنى فى النص الحى (المسموع عن العرب غير النص التعليمى) فمثلاً فى قضية النعت على الموضع ، أو اللفظ ، ذهب قوله تعالى : (ما لكم من إله غيره) برفع غير [٢٢] .

فقد قرر أن النعت على اللفظ هو الأولى فى القياس مراعاة للشكل الظاهرى والجوهرى ، ولكنه استحسن النعت على الموضع ، فقال : " فمما جاء نعتاً على الموضع – وهو ها هنا أحسن – قول الله عز وجل : ما لكم من إله غيره ، إن شئت كان غيره استثناء ، وإن شئت كان نعتاً على الموضع . وإنما كان هو الوجه ؛ لأن من زائدة لم تحدث فى المعنى شيئاً . " هـ [٢٣]

([٢١]) راجع النحو والدلالة ١٧١ .

([٢٢]) الآية فى سورة الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود / ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون ٢٣ ، ٣٢ . وقد قرأ هذه الآية بالرفع الجمهور ، وقرأها بالجر ابن وثاب والأعمش ، وأبو جعفر والكسائى ، وقرأها عيسى بن عمر بالنصب ، فالرفع على أنها نعت لإله على الموضع ، وبالجر على أنها نعت على اللفظ ، والنصب على الاستثناء ، وهو أضعف الوجوه ؛ لأن الاستثناء المنفى يترجع فيه التبعية . (ينظر : الكشاف ٢٤١/٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٥٥/٣ والتحرير والتنوير١٤٦/٨ للطاهر بن عاشور .

([٢٣]) المقتضب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ .

وكأنى بالمبرد يقرر أن المعنى هو الحاكم والمسيطر فى التقعيد والقياس ؛ فدخول من لم يؤثر فى المعنى لزيادتها ، وبالتالى تعدد إعراب ما تبع مدخولها ، ولو كانت أصلية لكان القياس مختلفاً . ولم تجز هذه الأوجه فى القياس . انظر كيف سيطر المعنى على مسار القياس ، ونوع فى التقعيد ؟ .

ولم يجز هذا مع غير " من " لأنها أصلية كـ " لا " ؛ فزيادة من التى لم تؤثر على المعنى جعلت " غيره " ترد بالأوجه الثلاثة – الرفع والنصب والجر – ولم يجز هذا مع لا ، فلم يجز فى تابع معمولها إلا وجه واحد ، وإن اختلف التوجيه . ففى قول الشاعر : [٢٤]

وردَّ جَازِرُهم حَرْفاً مُصَرَمَةً		ولا كريمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ .

فقد رفع مصبوح ولم يرد فيه إلا الرفع على الرغم من أنه تابع ، فلم ينصب على اللفظ كما نصبت غير ، وكان رفعه على الموضع ، وإن اختلف توجيه الرفع . أما فى غير فقد تنوعت بين أنواع الإعراب رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وكل ذلك لمراعاة المعنى الذى لم يؤثر فيه هذا التنوع ، وعلق المبرد على ذلك بقوله : " ولا ليست كذلك ؛ لأنها أزالت ما كان موجباً فصار بها منفياً " هـ [٢٥].

فعدم التأثير فى المعنى هو الذى رسم خط القياس والقاعدة ، وحدد معالمهما .

وعلى الجملة فالمبرد كان يهتم بالنص من زواية معينة تبعاً لطبيعة المؤلَّف الذى يدونه ؛ فكان يهتم بالنص الحى من جهة ترابطه المعنوى الذى يتعلق بالقاعدة ، وإظهار مدى تلاحمه ، ويغفل الملحة والطرفة الأدبية فى الشاهد ، ومن يطالع كتاب المقتضب يجد هذا جلياً واضحاً ، وهذا بخلاف ما عليه فى كتابه الكامل ، قال الشاعر :

ولَقَدْ نَرَى تَغْنَى به سَيْفانَةٌ		تُصْبِى الحليمَ ومثلُها أَصْبَاهُ .[٢٦]

ومن أمثلة ذلك أيضاً :

([٢٤]) البيت مجهول القائل النسبة ، وقد ذكره سيبويه ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١ ، وشرح الأشمونى ٢١٢/٢ .

والشاهد فيه : رفع مصبوح على أنه خبر لا ، أو على أنه نعت لاسمها على الموضع ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

([٢٥]) المقتضب ٣٧٠/٤ .

([٢٦]) البيت من الكامل لرجل من باهلة يصف منزلاً خلا من أهله ؛ فهو يقول : كنت أرى امرأة ممشوقة كالسيف فى إرهافه ولطافته ، وهى تدعو الحليم إلى الصبا بجمالها وحسنها ، ثم خلت الدار من أهلها والمرأة التى بمجرد رؤيتها كأنها تدعوك إلى الصبا . المقتضب ٧٥/٤ ، وينظر الكتاب ٧٧/١ .

فأصْبحوا والنَّوَى عَالى مُعَرَّسِهِمْ		وليس كُلّ النوى يُلْقى المساكينُ .[٢٧]

والمتتبع للمبرد فى كتابه المقتضب يلحظ هذا جلياً ؛ بل قل : إن الكتاب خلا من ذكر الطرفة التى تتعلق بالنص ، واهتم بالنص من الناحية الاستشهادية التى تقوى وتدعم القاعدة ، وهذه ديدنة عامة فى مؤلفات هذه الحقبة التى شهدت ميلاد علم النحو ومراحل تكوينه ، ككتاب سيبويه ، وتصريف المازنى ، والمقتضب للمبرد ، وكتاب الجمل المنسوب للخليل .

وهذا على عكس ما فى الكامل تماماً ، فقد يقف المبرد عند كلمة غامضة ، أو يكون لها أكثر من وجه ؛ فيحللها تحليلاً لغوياً كاملاً حتى يصل إلى هدفه ، فذكر فى إضمار الفعل بعد " لو " قول الشاعر :

ولو غيرُ أَخْوَالى أرادوا نَقِيصَتِى		جعلتُ لهم فوق العَرانِينِ ميسَمَا .

والتقدير : لو أراد غير ... [٢٨] .

وذكر فى أفعال المقاربة فى قول الشاعر المضطر : " وقد كربت أعناقها أن تَقَطَّعا " الملح والطرف ، نحو : كاد النعام يطير ، وكاد المتعل يكون راكباً ... إلخ [٢٩] .

والكامل ملئ بالملح والطرف التى استطاع المبرد أن يزواج بينها وبين القضية النحوية ؛ فيستدل علي القضية بالطرفة ، كما فى " كاد النعام يطير " ... .. إلخ .

ثالثاً : مذهبية القياس :

كان المبرد فى الجملة منتهجاً منهج البصريين ، ومؤمناً بأصولهم ، أما على المستوى الفردى فقد خالف بعض البصريين فى آرائهم ، وقد خرجت مؤلفات تناولت ما خالف فيه المبرد سيبويه — كالانتصار لابن ولاد ، وغيره — وليس هذا من المبرد لخدمة الفكر النحوى بقدر ما هو إظهار للقدرة الفردية ، والمقدرة الذهنية ، ومن أمثلة الولاء للبصريين ، ومراعاة مبادئهم وأصولهم :

عدم تجويز الضرورة للحن ، وتجويز رد الشئ إلى أصله ، قال المبرد " " واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها . وإن اضطر إلى ترك

---

(٢٧) البيت من البسيط لحميد الأرقط - وكان معدوداً فى بخلاء العرب - يصف أضيافاً نزلوا به جياعاً ؛ فأكلوا كثيراً من التمر وألقوا كثيراً من النوى ، ولشدة الجوع لم يلقوا إلا بعضه . راجع المقتضب ١٠٠/٤ والكتاب ٧٠/١ ،

(٢٨) الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق الدكتور / محمد أحمد الدالى ٣٦٣/١ مؤسسة الرسالة ، ط ٢ .

(٢٩) المرجع السابق ٢٥٣/١ .

صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ وذلك لأن الضرورة لا تُجوز اللحن ، وإنما يُجوز فيها أن تـرد الشئ إلى ما كان له قبل دخول العلة .... " هـ [٣٠]

وهذا من المبرد تصريح واضح مطلق فى عدم منع المصروف من الصرف فى حال الضرورة ، وجواز صرف الممنوع فى الضرورة ، أما سيبويه فكان حذراً من إطلاق هذا الأمر ، وصرح بصرف الممنوع فى الضرورة ، ولم يصرح بمنع المصروف فى الضرورة .

قال سيبويه : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف مـا لا ينصـرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ..... وليس شيئاً يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . " هـ [٣١]

وجواز هذا الأمر – منع المنصرف – فى الضرورة محل خلاف بين النحـاة ، فالبصـريون منعوه فى الضرورة ؛ لأن الضرورة لا تجوز اللحن ، وأيضاً يجوز فى الضرورة أن يرد الشئ إلى أصله كرد الاسم الممنوع من الصرف فى الضرورة إلى الصرف ؛ لأن أصل الأسماء الصرف ، ولا يجـوز العكس ، أى : منع الاسم من الصرف بغير علة لعدم وجود أصل يحمل عليه الاسم آنذاك . وهذا من الأصول البصرية التى ذكرها المبرد ، وأشرنا إليها سابقاً .

وقد خالف بعض البصريين هذا الأصل – وهذا من شأن انشقاق أفراد كل فرقة فيما بينهم حول المبادئ والأصول – وقد جاء هذا الإنشقاق مؤيداً لمذهب الكوفيين .

فقد أجازوا منع المصروف من الصرف فى الضرورة ، وعدوه من تشبيه الأصل بـالفرع ، واستند هذا الرأى إلى قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور .[٣٢]

والحقيقة إن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر ، وكان يجب على النحاة أن يفرقوا بينـهما فى التقعيد ، والقيام بعملية القياس ؛ فلم يرد عن العرب منع المصروف فى لغة النثر ، فلكل لغة طريقة تؤدى بها ؛ ونظراً للقيد فى أداء لغة الشعر استباحوا له ما لم يستبيحوه للناثر ؛ فكان يجب أن توضع هذه الاستباحة عند مناقشة قضايا النحو ، حتى لا يكثر الخلاف ، وتتشعب الآراء .

([٣٠]) المقتضب ٣/٣٥٤

([٣١]) الكتاب ١/٢٦ ، ٣٢ .

([٣٢]) راجع التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٢٨ ط دار الفكر . وقد نسب هذا البيـت للأخطـل ديوانه ٩٠ .

وهذه المراعاة من المبرد لم تكن على مستوى الأشخاص ، وإنما كانت على المستوى العام الجماعى التى تحفظ للمذهب جوهره ومبادئه،وكثيراً ما خالف سيبويه والأخفش والمازنى كأفراد [٣٣].

ومثال ذلك : حذف تنوين العلم الموصوف بابن واجب عند الجميع ، ولاينون إلا فى الضرورة ، وأجاز المبرد تنوينه فى الكلام ؛ وذلك لأن القياس على العلة – علة الحذف – لا يسلم لها كل الأعلام الموصوفة بـ " ابن " أو " ابنة " فالجميع على أن ترك التنوين لغة لبعض العرب ؛ لأنهما جعلا اسماً واحداً لكثرتهما فى الكلام ، واعتلوا أيضاً للحذف بالتقاء الساكنين ؛ حيث إن التنوين حرف ساكن ، وألف ابن ساكنة وقاعدة التخلص توجب حذف الأول . [٣٤]

واعتقد أن العلة الأولى علة روحية واقعية مستنبطة من واقع اللغة ، وصالحة لأن تخضع كل مفردات القضية ، أما العلة الثانية فهى علة صناعية – التقاء الساكنين –.ولذلك خرج عنها نحو : هذه هندُ بنت عبد الله ؛ فلا ساكنين التقيا ويحذف ويثبت التنوين ، فتقول : هذه هندٌ بنت عبد الله .

ولذلك ذكر يونس أن ثبوت التنوين لغة ، وهذه طبيعة يونس حيث كان أكثرهم رواية وحفظاً للغات العرب . [٣٥]

فحذف التنوين من العلم الموصوف بـ ابن هو الواجب ولا يثبت إلا فى الضرورة ، وأجاز المبرد ثبوته فى الكلام ، نحو : هذه هندٌ بنت عبد الله ، فيمن صرف هنداً .[٣٦]

وكأن المبرد يميل دائماً إلى التفرد والأسبقية ؛ فقد خالف بهذا مشايخه من البصريين ، ولعل الدافع من المخالفة هو العلة – التقاء الساكنين – فالشعر يمكن حمله على الضرورة ، أما الكلام فقد وجد فيه المبرد بغيته ، فوجد أن " ابن أو ابنة " تقع بين علمين ولم يلتق ساكنان كالمثال السابق ؛ فبادر إلى الجواز بثبوت التنوين فى الكلام مخالفاً بذلك بعض البصريين .

([٣٣]) كتب كثير من المؤلفات فى نقد المبرد لسيبويه مثل : ابن ولاد الذى كتب الانتصار ، وعلق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة فى تحقيقه للمقتضب على هذه المسائل ، وهو عمل رائع .

([٣٤]) راجع الكتاب ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٣/٥٠٤ ، ٥٠٥

([٣٥]) راجع الكتاب ٢/٢٠٥ .

([٣٦]) راجع المقتضب ٢/٣١٣ .

ويمكن تسجيل بعض الملحوظات على مذهبية القياس عنده ، وكيفية تعامله مع المذهب البصرى .

- مظاهر الاعتزاز بالنفس عند المبرد مرتفعة فى كثير من الأحيان .
- العمل بأصول المذهب البصرى ومبادئه على المستوى العام ، وعدم التبرم من مخالفة الأشخاص أيًا كانت منزلتهم .
- أهمل الآخر ولم يحاول أن يذكرهم ، وكأنه غير معترف بهم ، وإن ذكرهم ذكرهم عرضاً – كالكوفيين – الذين خالفوا البصريين فى المنهج .
- العبقرية واضحة فى كلام المبرد ، وفى كل ما سجله من آراء ، وناقشه من قضايا بحثية أو خلافية .
- ولاؤه للأفراد كان ضعيفاً ، وتمثل هذا فى اعتراضه على مشايخ البصريين – كسيبويه الذى دان بفضله الجميع – وجانبه الصواب أحياناً فى هذه الاعتراضات.
- القياس عنده كان ممزوجاً بالعبقرية اللغوية التى منحها ؛ فقد رد كثيراً من الروايات التى لا يمكن أن يجرأ أحد بردها . – كما سنذكر فى الفصل القادم –
- لم يقلل من الظواهر النحوية – كالحذف والفصل والتقديم والتأخير ..... إلخ – إلا عندما تتعارض مع مبادئ مذهبه ، أو قياسه .
- النص الحى عنده ثانوى فى التمثيل جوهرى فى التقعيد والقياس . وهذا ديدنة غالب العلماء .
- كان احتفاؤه بالمعنى وبعناصر النص[٣٧] التى تعطى الجملة والتركيب الصورة الحقيقية للمعنى المنوط بالجملة والتركيب جلياً واضحاً .

وعلى الرغم من كل هذه الحدود التى رسمها المبرد بدقة عالية انتهج فيها نهج سلفه من البصريين ، والتى وقعت عليها عينى واهتديت إليها بفضل الله وعونه ، فقد خفى عنى وغاب أكثر مما سجلته أو لاحظته ، فالمبرد بحر عميق متلاطم الأمواج ولا بد من الولوج فيه بحذر وحيطة .

---

(٣٧) عناصر النص هى : القائل وأدوات النص (الاسم الفعل الحرف) والعلاقة التى يمكن أن تقوم بينهم ، والمعنى الملائم الذى جمعه القائل مستعيناً بهذه الأدوات ليوفر معنى ملائماً يصل إلى المستمع .

ولكن الغريب تجد خرقاً وتجاوزاً واضحاً لحد القياس ، وغرابة تطير باللب ، وهـذا مـا سنذكره فى المبحث القادم إن شاء الله .

المبحث الثانى

المجاوزة

إن مجاوزة المبرد وخرقاته حد القياس كثيرة ومتعددة حتى عرف هذا عنه بين أوساط الدارسين والباحثين .

أ – واقع التعامل مع اللغة :

من المعروف أن اللغة سواء أكانت شاذة أم مطردة فى النحو بالذات يجب أن يراعى واقعها كما وقعت لأبنائها ، فما شذ فى اللغة لم يقوموا له بعملية إصلاح ، أوتهذيب ، أوتعديل حتى يخرج من دائرة الشذوذ إلى المطرد .

ولذلك فإن ما ثبت شذوذه يلتزمون فى أدائه ونطقه بما نطقت به العرب ، كما فى استحوذ ، فلا يجوز أن يقال : استحاذ .[٣٨] ، قال سيبويه فى معرض كلامه : " ولا ينبغى لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس ، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك .... " هـ [٣٩]

وقد نسب إلى المبرد قوله : " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلاتك . " هـ [٤٠] .

ولكنه تعامل مع اللغة المسموعة بنظرية فردية وأفكار عقلية ، لا تسير على نمط واحد ؛ فأخذ يصول ويجول فى أمر اللغة ، فينكر ما أثبته العلماء ، وأحيانا يثبت ما أنكره العلماء ، ولو أنه التزم منهجاً واحداً لكان ذلك منه سمة ظاهرة تستحق الدراسة لمعرفة أسبابها ودوافعها ، وكان يعد هذا تفرداً منه .

ب – مسالك المجاوزة :

سارت مجاوزات المبرد للقياس فى طرق ومسالك ، يمكن حصرها فى الآتى :

١ – البعد عن الواقع :

فى بعض آراء المبرد النحوية والتى تمثل منهجه نجد بعداً واضحاً عن الواقع القياسى ينحصر عنده فى التحليل اللغوى وبالذات فى الأحكام الجائزة ، أو فى العلة العدمية التى تتطلب الوجود .

---

(٣٨) راجع القياس فى النحو ٨١ د / منى إلياس .

(٣٩) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٤٠) الأشباه والنظائر للسيوطى ٤٩/٢ .

فمن ذلك أن المبرد ذهب فى تعريف نحو : " يا زيدُ " إلى أن التعريف متجدد بالنداء بعد زوال تعريف العلمية ، وفى ذلك يقول المبرد : " وزيد وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف . " هـ[٤١]

وفى هذا بعد عن الواقع ؛ فالجميع متفقون على أن النداء تعريف ولكن هل هذا التعريف الجديد يزيل تعريف العلمية ؟ .

الواقع أن المبرد تأثر فى هذا القياس بقضايا المنطق العقلى ؛ فالمناطقة يقررون عدم اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد ، وهو بدوره ذهب إلى عدم اجتماع معرفين على معرف واحد .

وواقع القياس ، أو قل واقع باب النداء بعيد كل البعد عما ذهب إليه ؛ ولذلك رد عليه ابن مالك هذا ، فذكر أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول فى : يا إياك ، ويا هذا ، ويا من حضر ، كما أن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، وعلى فرض صحة ذلك فيكون أحدهما توكيداً وتوضيحاً للآخر . [٤٢]

كما أن واقع اللغة وباب النداء على وجه الخصوص لا يعرف هذا القياس ؛ فلو كان تعريفاً لاغياً لأى تعريف لتعرفت به النكرة عند ندائها ، نحو : يا رجل ، ويا رجلاً خذ بيدى ؛ فالتنكير دائم ومستدام فى مثل هذا ، فكذلك تعريف العلمية مستدام .

يضاف إلى ما سبق أن تابع المنادى ، أو التابع بصفة عامة لا بد أن يتبع المتبوع تعريفاً وتنكيراً ، فإذا قلت : يازيد بشرُ ، فبشر تابع على البدلية ، فقد أعطى التابع ما يستحقه المنادى المستقل [٤٣] .

فلو قلت : يا زيد رجل ، فهل يمكن للرجل أن يتعرف بالنداء ؟ الجواب : لا ، فلو كان تعريف النداء يزيل ما عليه الكلمة قبل النداء بحيث تتعرف به لتعرفت رجل ، لكن الواقع أن " رجلاً " لم يتعرف بالنداء .

وكذلك الأمر بالنسبة لباقى التوابع ، نحو : يازيد الحسن ... فلو نُكّر الحسن فهل يتعرف كما تعرف متبوعه بالنداء ؟

([٤١]) المقتضب ٢٠٥/٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٣ .

([٤٢]) راجع شرح التسهيل ٣٩٢/٣ .

([٤٣]) راجع أوضح المسالك لابن هشام ٣٥/٤ تحقيق محيى الدين ، المكتبة العصرية صيدا بيروت ٢٠٠٥م ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٦/٢ ط دار الفكر .

فالواقع أو واقع النداء بجميع أنواعه يتنافى مع قياس المبرد ، فقد أطلق هذا القول ولم يتعامل به مع كل واقع النداء ، واعتقد أنه لو درسه على باقى قضايا النداء لكانت وجهته غير ذلك .

ولعل ذلك قياس منه عقلى خرج به عن حد القياس متأثراً فيه بقضايا المنطق (عدم اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد) ، أو أنه قد تأثر بقضية عدم نداء ما فيه الألف واللام .

فتبقى قضية عدم زوال تعريف العلمية بالنداء هى القياس ، وأن النداء تعريف بالقصد ، ولا مانع أن يجتمع تعريفان على سبيل التوكيد والتوضيح كما ذكر ابن مالك .

ومما ابتعد فيه المبرد عن الواقع مذهبه فى عامل الرفع فى المبتدأ والخبر ، فمذهب سيبويه والجمهور أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، قال سيبويه : " فأما الذى يبنى عليه شئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء .... " هـ [٤٤]

وذهب المبرد إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، فقال : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر . " هـ [٤٥]

والحقيقة إن هذه القضية قد جرى النحاة وراءها كثيراً ، وهى قضية العامل ، وإن كان لابد من كلم فيها فكلام سيبويه هو الراجح ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، فعمل فى المبتدأ ، وأثر المبتدأ فى الخبر بجامع الإسناد فعمل فيه ، ولذلك ضعف ابن مالك مذهب المبرد من جهة أن العامل المعنوى قد تقوى باللفظ ، وهذا خلاف المعهود فالمعهود أن العامل اللفظى يتقوى باللفظ أو يتقوى اللفظى بالمعنى ، فالأول كتقوى الفعل بواو المصاحبة ، والثانى : كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من ؛ فلا يصح أن يكون الابتداء عاملاً متقوياً بالمبتدأ .[٤٦]

وإن كان هذا الرد من ابن مالك فيه جنوح عن الموضوعية ؛ لأن العامل المعنوى لا يحتاج إلى تقوية لفظية ، كما أن اللفظى يعمل من جهة لفظه ولا يلتفت إلى المعنى . كما أن أثر – الحركة

([٤٤]) الكتاب ١٢٧/٢ ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى صـ ٢٢٤ ، ٢٢٩ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين مكتبة العبيكان ط ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٨/١ .

([٤٥]) المقتضب ١٢٦/٤ .

([٤٦]) راجع شرح التسهيل ٢٧١/١ .

– العامل معنوياً أو لفظياً يكون بما يحدثه فى المعمول ، وطالما أن الأثر قد تحقق لدى المعمول فلا داعى إلى الرجوع إلى مكونات العامل ، أو البحث فى ذاتيته .

وأيضاً مما يبعد قول المبرد عن الواقع من جهة القياس ، أن المبرد وغيره قد بنوا أقيستهم – وبالذات فى نظرية العامل – أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فكيف به وهو صاحب رأى فى القياس والنظر والنقد يقيس اجتماع عاملين على معمول ؟ وأى عاملين ؟ أحدهما معنوى ، والآخر : ولفظى ، فقد جعل الابتداء وهو معنوى ، والمبتدأ وهو لفظى يعملان فى الخبر ، وهذا بعد عن واقع القياس .

ومما ابتعد فيه المبرد عن الواقع أنه رأى إعراب المثنى والجمع السالم إذا وقعا اسماً لـ " لا " نحو : لا رجلين فيها ، ولا مسلمين فيها ، وكانت حجته فى ذلك : أن اسم لا إذا كان مثنى أوجمعاً لا يمكن تركيبه مع لا ؛ لأن التثنية والجمع يعارضان علة البناء ، وهى التركيب ؛ فلذلك وجب الإعراب ، ونقلت عنه المصادر عللا تلتقى مع علته ، وما فارق علته هو أن المركبات لا يثنى ولا يجمع الجزء الثانى منه . (٤٧)

والصحيح أن اسم " لا " مبنى على ما كان عليه قبل دخول البناء ، وهى مركبة مع ما بعدها كتركيب خمسة عشر . (٤٨)

---

(٤٧) راجع المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح التسهيل ٥٧ ، وشرح الرضى ٢٣٥/١ ، والتصريح ٢٣٩/١ .

(٤٨) انظر فى ذلك : الكتاب ٢٧٤/٢ ، وما بعدها ، وشرح التسهيل ٥٥/٢ ، وما بعدها ، والتصريح ٢٣٨/١ .

والحقيقة : إن قضية " لا " قضية خلافية بين النحويين ، فقد اختلفوا فى علة بناء الاسم ، وهل تعمل فى الخبر مع التركيب أم لا ؟

فالراجح فيها : أنها تعمل عمل إنّ فتدخل على المبتدأ والخبر ، وهذا بشرط ألا تكرر ، فإذا كررت جاز الإهمال والإعمال . فإذا كان اسمها مفرداً – ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف – بنى على ما كان ينصب به . أما الخبر مع التركيب فمذهب سيبويه على أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا،لأنها صارت كجزء كلمة وجزء= =الكلمة لا يعمل ، فلا وما ركبت معه فى موضع رفع مبتدأ ، والخبر مرفوع ليس بها ، وإنما مرفوع بالمبتدأ ، وذهب فريق منهم ابن مالك إلى أنه مرفوع بـ لا ، وأن التركيب غير ضار ، كما أن التركيب لا يلغى عملها فى الاسم فكذلك الخبر .

أما علة البناء : فقيل التركيب ، أى : تركيب الحرف مع الاسم كتركيب خمسة عشر ، وهو قول سيبويه والجماعة ، وقيل : العلة التضمن ، أى : تضمن معنى من الاستغراقية . وكلا القولين لا يسلم من الاعتراض (راجع : شرح التسهيل ٥٥/١ ، ٥٦ ، والتصريح ٢٣٩/١ ، ٢٤٠) .

وقد ابتعد المبرد بقوله وقياسه عن الواقع حيث ذهب إلى أن التثنية والجمع قد طال معهما الاسم فوجب الإعراب ، والواقع أن بناء اسم لا بناء عارض يزول بزوال السبب ، كما هو الحال مع المنادى المبنى ، فلو سلم الأمر للمبرد لقلنا فى نحو : يا زيدان بالإعراب ، لكن هذا لم يحدث فى المنادى الذى اشترك مع اسم لا فى عدم لزوم البناء .

وكان قياس المبرد هو طول الاسم ، فلم يقل أحد من العرب أن المثنى والجمع يطول بهذه العلامات ، وإنما المعروف أن الطول يكون فى الصلات ؛ لذلك كان منه بعداً واضحاً عن الواقع .

ومما ابتعد فيه المبرد أيضاً عن القياس قوله فى عامل النصب فى المستثنى ، حيث ذهب إلى أن عامله استثنى ، قال المبرد : " ... وذلك لأنك لما قلت : جاءنى القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً كانت " إلا " بدلاً من قولك : أعنى زيداً ، واستثنى فيمن جاءنى زيداً ؛ فكانت بدلاً من الفعل . " هـ [٤٩]

وقال فى ذلك موضحاً رأيه : " نصب هذا على معنى الفعل ، و"إلا" دليل على ذلك ." هـ [٥٠] وقد رد كثير من النحويين قوله ، ولسنا بصدد ذكر من رد ، واكتفى بقول سيبويه فقال : " والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما." هـ [٥١]

والواقع أن المبرد بقوله هذا الذى نظر فيه إلى طبيعة إلا من حيث العمل فهى غير عاملة ، كما أنه نظر إلى العامل فى جملة الاستثناء فاستبعد تخطيه لـ إلا وعملها فيما بعدها ؛ لأن " إلا " لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ فلم يرضه كلام النحاة من أن يكون عاملاً فيه العامل الذى فى الجملة بواسطة إلا ، أو ما قبله من الكلام .

فقاس عاملاً لفظياً من المعنى الذى تؤديه الأداة فى الجملة مرتكزاً فى ذلك على المعنى ، وقدره بـ استثنى أو أعنى ، ولعل الذى دفعه إلى هذا القول فى عامل الاستثناء هو عدم شخوص العامل إلى المعمول مباشرة ؛ فرأى الفعل فى الجملة تحجبه إلا عن الوصول إلى ما بعدها ، ورأى كلام

([٤٩]) المقتضب ٣٩٠/٤ .

([٥٠]) الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ٢٤٣/٤ تحقيق / محمد أبو الفضل ، والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٦.

([٥١]) الكتاب ٣١٠/٢ ، وتنظر هذه المسألة فى : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٤٦/١ ، والتبيين ٣٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ ، ٩/٧ ، والجنى الدانى ٥١٦ ، ٥١٧ ، وغير ذلك كثير وكثير .

النحويين إسناد العمل له مع الاستعانة بإلا كواسطة غير رائق له من حيث إن قواعد العامل فى المبادئ البصرية أن يعمل بنفسه ؛ فرأى ما ذكرنا .

والحقيقة أن قوله بعيد عن واقع اللغة ؛ فكل المعانى اللغوية كالنفى ، والاستثناء ، والتوكيد ، والإشارة ، والنداء ... إلخ تؤدى بأدوات وحروف ، ولا يمكن تقدير حلول المعنى محل الحرف أو الأداة كعامل له تأثير فى الجملة ، وأيضاً لو سلمنا بصحة قوله لكان العامل فى المبتدأ المنسوخ المعنى أكد أو وكد ، وفى النداء أنادى ، وفى الإشارة أشير ، وفى المستثنى استثنى ، وفى الجحد أنفى ... إلخ

لذلك كان قياسه بعيداً عن الواقع حيث لا يمكن أن يسحب حكم المعنى العامل الذى قدره فى هذا الباب على كل المعانى التى تحل محلها حروف عاملة .

ويمكن تفسير هذا البعد عن الواقع بما يأتى :

- أن المبرد لم يشافه العرب كغيره من علماء النحو كالخليل ، والكسائى ؛ فاعتمد فى قياسه على النظر والفكر الشخصى ؛ فلذلك كان قياسه وما زال محل دراسة وبحث . وكان هذا من أهم أسباب البعد فى قياسه .
- الربط عنده – ليس على الإطلاق – بين الظواهر اللغوية المسموعة والتصور العقلى الناتج عن مقدمات منطقية تسلم إلى نتائج معينة . وأحياناً يتغلب عنده التصور العقلى ويفوق الرواية والظاهرة . فكان يضع أو يقيس اللغة على هذا التصور .
- وضحت فى قياس المبرد المبادئ المنطقية ، والثقافة المستتبعة لهذه المبادئ حيث أخضع القياس لهذه المبادئ فى كثير من الأحيان .
- أفرزت هذه المرحلة التى عاش فيها المبرد تيارات نحوية متعددة تأثر بها من أتى بعده كالزجاج وابن السراج والفارسى وابن جنى وغيرهم ، ومن هذه التيارات : المعيارية التى كان المبرد على رأسها ، فهو يعد من أصحاب النظر ، ورأس المذهب المعيارى [٥٢]. وقد سيطر هذا المذهب على النحويين بعد ذلك ، والمعيارية نعنى بها الحكم للغة أو عليها . وهو ما عرف بالترجيح والحكم فى روايات اللغة وأقيستها . كما ظهر تيار التسهيل والاختصار فى التأليف النحوى وإعداد كتب للمتعلمين كما ذكر المبرد فى مقتضبه ، وانتهج وتأثر بالمبرد ابن السراج

(٥٢) أبو العباس المبرد نحوه وموقفه من لغة الشعر ونقده د / زهير غازى صـ ٣٥ عالم الكتب .

فى أصوله ، والزجاجى فى جمله ... ، وكذا تيار التأويل للنص الذى امتاز به المبرد فى مقتضبه ، وتيار الوصفية ، أى وصف النص دون تدخل فيه بالحكم له أو عليه .

- النظرة المتفاوتة للنص ، فلم تكن النصوص عند المبرد على درجة واحدة ؛ فالقرآن والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً ، والقراءات القرآنية لم تكن فى نظره متساوية ؛ فسلط سلاح الرد والتضعيف والتهجين على بعضها – كما سنوضح فى مبحث رد الروايات –

وما سبق – اعتقد – هى أسباب بعده وجنوحه فى قياسه عن واقع اللغة ، فقد كان لتلقيه اللغة والنحو عن طريق العلماء وعدم مشافهة العرب بعد عميق فى الجنوح وتحكم الرأى . كما كان لعدم توظيفه النظر والتصور العقلى وتغليب الرأى دون النظر فى الظاهرة لمعرفة وضعها وقائلها ونصوصها وركوب الشطط البصرى أثراً فى هذا البعد . –

٢– الجنوح إلى المبادئ المنطقية :

قد أثر اعتماده على مبادئ المنطق وقواعد التفكير المنطقية به إلى التجاوز فى كثير من مسائل القياس ، وقد بدا هذا جلياً واضحاً فى كثير من آرائه ، ومن هذه الآثار :

ذكر المبرد فى علة رفع الفاعل أنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة . فالفعل والفاعل بمنزلة الابتداء والخبر .[٥٣]

وبذلك يكون قد قاس رفع الفاعل على المبتدأ ، وهذا لا يعقل إلا إذا كان قائله متأثراً بقانون السببية الذى أوغل فيه بعض النحويين ، وكان نتيجة هذا الإيغال إفراز نظرية العامل .

ومفاد قانون السببية : أن لكل شئ سبباً ، ولكل حدث محدث ، فاعتبر النحاة تغيير آخر الكلمة حدثاً وسبباً ؛ فلابد من إيجاد محدث وسبب ؛ فكان العامل .

والحقيقة أن اللغة لا تخضع للأحكام المطلقة ، والفرز المنطقى العقلى ؛ فهى لا تخضع للعقل المطلق ؛ ولذلك فهى بنت السماع ؛ فما سمع مرفوعاً فهو مرفوع ، وما سمع منصوباً فهو منصوب ، وما سمع مجروراً فهو مجرور ، أما المبدأ الذى فرضه النحاة على النحو باعتبار أن الرفع والنصب والجر حدث ، ولابد له من محدث (عامل) فقد يكون ما أحدث هذا هو العلاقة القائمة والرابطة بين الوظائف النحوية ، وهو ما يعرف بالإسناد .

---

(٥٣) ينظر المقتضب ١٤٦/١ .

ومما اعتمد فيه على المنطق قياسه المعرب على المبنى ؛ فذهب إلى أن استواء الجر والنصب فى المثنى والجمع كان بالقياس على الكناية (الضمير) فى نحو : مررت بك ، ورأيتك . [٥٤]

والحقيقة إن الجر والنصب لم يستويا فى التثنية أو الجمع ، وإنما الذى يستوى هو العلامة أى : علامة النصب والجر ، وهى الياء ، وهذه العلامة للإعراب وليست إعراباً .

ومما اعتمد فيه على المبادئ المنطقية حكم " إن " المخففة من الثقيلة من حيث العمل والإهمال ، فذكر أن من أعملها وهى مخففة لقيام المشابهة بينها وبين الفعل ؛ لأن الفعل يعمل وقد حذف منه حرف ، نحو : لم يك زيد منطلقاً ، فعمل بدون النون فكذلك إن المخففة .

وهذا ما يعرف فى المبادئ المنطقية بالدور ، أى : أن الشئ يدور مع ما يشبهه وجوداً وعدماً .

ومن أهملها فرفع المبتدأ بعدها ؛ لأنها إنما عملت بالمشابهة للفعل فلما ذهبت المشابهة ذهب العمل ؛ لأنها استحقت العمل من حيث مشابهة الفعل فى اللفظ لا المعنى ، فلما نقص لفظها ذهب الشبه وبالتالى يذهب العمل . [٥٥]

وكلا الوجهين – الإعمال والإهمال – قياس عند المبرد ، وقد أفرز هذا القياس عنده قانون منطقى هو قانون الدور والتسلسل ، كما هو الحال بالنسبة للأعداد فرقم (٢) لا يأتى قبل رقم (١) فهو يأتى بعده دوراً وتسلسلاً ؛ فكذلك إنّ المشبهة بالفعل ؛ فعملت محذوفة قياساً على الفعل الذى يعمل محذوفاً ، ومن أهملها محذوفة قيد الشبه بالشبه اللفظى دون المعنوى ، وهذا ما يعرف بعدم التكافؤ ؛ فلذلك لم تأخذ جميع الأحكام ، وهذا لاشك من الحجج المنطقية التى ركن إليها المبرد .

ومما اعتمد فيه المبرد – أيضا – على التعليل المنطقى رأيه فى بناء فعل الأمر وإعراب المضارع ، فقال : " فأما قولك : اضرب واقتل فمبنى غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التى يجب بها الإعراب . " هـ [٥٦]

---

(٥٤) انظر المقتضب ١/١٤٥ .

(٥٥) راجع المقتضب ٢/٣٦١ .

(٥٦) المقتضب ٢/٤٣ . وواضح من كلام المبرد أن الفعل المضارع أعرب بأحرف المضارعة كما ذكر فى نفس الجزء صـ ٣ حيث قال " وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتحدث لها الإعراب بالزوائد التى لحقتها ، وهى التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتى فى يفعل ، وتفعل ، ونفعل ، وأفعل ." هـ وذهب فى الجزء الرابع صـ ٨٠ إلى ما ذهب إليه

وكلامه هذا يوحى بأن إعراب المضارع كان بأحرف المضارعة التى زادت على البنية الماضوية والأمرية ، وهذا ما يعرف بقانون التأثر ، أى : أن الشئ إذا دخل فى شئ أثر فيه بأى أنواع التأثر ؛ فأحرف المضارعة لما نقصت من الماضى والأمر جعل الإعراب لها فى بعض الآراء بسبب البحث عن العامل ، فلما زادت الصيغة المضارعية عن الأمرية والماضوية استلزم ذلك الزيادة تأثيراً فى هذه الصيغة ؛ فأسند لها الأمر عملاً بقانون التأثير والتأثر .

والحقيقة أن الفعل المضارع أعرب للمشابهة بينه وبين الاسم – أيًا كانت تلك المشابهة – كما هو عند الجمهور . ولكن هذه الأحرف أحرف دلالة تدل على التغير الزمنى للمادة ، وعلى صيغة البنية من تكلم ، أو حضور ، أو غيبة ، فلو أسند الإعراب لها لأسند إلى اللواحق التى تلحق آخر الفعل التى تدل على التكلم أو الغيبة أو الحضور ، كتاء الفاعل ، وناء الفاعلين ، ونون النسوة ، ونون التوكيد ... إلخ .

وكل ما فى الأمر أن هذه اللواحق لحقت بنية الفعل فى أوله ، وبعضها لحق فى آخره .

وصحيح أن اللواحق بالنسبة للماضى والأمر قد أثرت فى حركة بناءهما – كما هو معروف – (ضرب ، وضربا ، وضربت .. واضرب ، واضربا ، وضربن ..) لكن الحكم يظل قائما لهما على الصيغة الأصلية ، وهى البناء مهما اختلفت أشكاله تبعاً لما يجد أو يلحق.

لكن المضارع سيظل محل خلاف وتبادل للحجج العقلية والمنطقية ، ألا ترى أن نون التوكيد ونون النسوة قد غيرتا صيغته من الإعراب إلى البناء ؟ وذلك لأنهما لابد من لزوم حركة قبلهما ، وهى الفتحة مع التوكيد ، ولا يصلح السكون لأنها مثقلة أولها ساكن ؛ فاختاروا الفتحة ، والسكون مع نون الإناث ؛ لأنها مفردة محركة فناسبها السكون .

لذلك كان إسناد أى حكم وعلة للمضارع مؤداها العقل والمنطق الذى يستنبط من السماع ومن واقع اللغة ، وتثبت العلة أو الحكم طالما ما يعارضها لم ينهض إليها ويضعفها ؛ لذلك – أرى – أن الأولى فى المضارع أن تكون علته هى السماع عن العرب .

٣– إنكار الروايات :

الجمهور ، وهو إعراب الفعل المضارع لمضارعته الأسماء . واعتقد أن هذا الرأى له وهو الذى نقله عنه النحاة ، والله أعلم

كان رد الروايات عند المبرد سمة غالبة ، وقد لاحظ هذا الأمر كثير من النحويين والباحثين ، فقد قال فيه ابن ولاد : " هذا رجل يجعل كلامه فى النحو أصلاً ، وكلام العرب فرعاً ؛ فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله . " هـ [٥٧]

ولذلك قال فيه أحد الباحثين : " إن أصوله لا تخلو من اضطراب حتى إنه ليخيل لمتأملها أن الرجل كان مدفوعاً بالشهوة ، والرغبة فى المخالفة ، فعلى حين يغلو فى منع أشياء أجازها الجمهور بالضرورة بحجة مخالفتها القياس نراه أطلق جواز أشياء فى السعة كانوا قصروها على الضرورة . " هـ [٥٨]

وقد امتد به الأمر إلى تخطئة العرب أنفسهم أصحاب السليقة ، وما ذلك منه إلا تحكم القياس عنده ، فأخذ يرد ما يروق له ؛ حتى أصبح البحث عن منهجية له فى ذلك أمراً صعباً ، ولا تجد إلا المبالغة ، والتمسك بالقياس البصرى ، وأحياناً تكون الرغبة ، وإظهار الذات ، ولفت الانتباه إلى قدراته على المعارضة والمخالفة .

ومن ذلك : لولا إذا اتصل بها ضمير ، فقد جزم المبرد أنها لا تتصل إلا بضمير رفع ، أو اسم ظاهر ، فقد أنكر المبرد أن لولا لا تتدخل على ضمير جر ، أو نصب ، ورد ما ورد من ذلك من روايات ، فقال : " لولا فى الأصل لا تقع إلا على اسم ، و"لو" لا تقع إلا على فعل ، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)[٥٩] ، إنما أنتم رفع بفعل يفسره ما بعده ..... " هـ [٦٠]

ولولاى أو لولاك عند سيبويه ومن تبعه حرف جر ، قال سيبويه : " وذلك لولاك ، ولولاى ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرتَ رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[٦١] ؛ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً . " هـ [٦٢]

---

(٥٧) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ١٢٤ تحقيق د / زهير عبد المحسن – مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م .

(٥٨) القياس فى النحو للدكتورة منى إلياس ص ٩٢- دار الفكر .

(٥٩) من الآية رقم ١٠٠ من سورة الإسراء .

(٦٠) المقتضب ٧٧/٣ .

(٦١) من الآية (٣١) من سورة سبأ .

(٦٢) الكتاب ٣٧٣/٢ .

فيفهم من كلام سيبويه أن لولا إذا جاء بعدها الاسم الظاهر فهو مرفوع بالابتداء ، وكذا ضمائر الرفع ، وفى هذه الحالة " لولا " حرف امتناع لدخولها على الجملة الاسمية .[٦٣]

وإذا دخلت على ضمير نصب أو جر فهى حرف جر ، وذكر لذلك أمثلة من كلام العرب كقول الشاعر :

وكم موطن لولاى طِحت كما هوى		بأجرامه فى قُلّة النِّيق مُنْهَوِى.[٦٤]

ومثله قول الشاعر :

أتُطمِع فينا من أراق دماءنا		ولولاك لم يَعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ[٦٥].

وذهب الأخفش إلى أن ضمائر النصب أو الجر نابت مناب ضمير الرفع ؛ فلذلك هى فى موضع رفع .[٦٦]

وقد اعترض المبرد على هذه الأبيات ، ولحن قائلها ، وأقر أن النحاة يرون بقوله فى مثل هذا .

قال المبرد : " والذى أقوله : أن هذا خطأ لا يصلح أن تقول إلا : لولا أنت ، قال الله عز وجل : (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ، ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر فيجيزه على بعد . " هـ[٦٧]

([٦٣]) ذكر هذا فى الكتاب ١٢٩/٢ . وتأتى للتحضيض إذا دخلت على جملة فعلية راجع : (شرح التسهيل١٨٥/٣ ، ١١٣/٤ ، والتوضيح ٢٦٢/٢ .)

([٦٤]) البيت قائله : يزيد بن الحكم الثقفى من بحر الطويل ، والشاهد فيه : لولاى حيث ذكر النحاة أن لولا هنا حرف جر لدخولها على الضمير المجرور والمنصوب وهذا= = البيت مشهور ومذكور فى كثير من المصادر (الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، والكامل للمبرد ١٢٧٧/٣) .

([٦٥]) نسب إنشاد هذا البيت للفراء – كما ذكر ابن مالك – ، وهو من الطويل ، وقائله: عمرو بن العاص يخاطب معاوية – رضى الله عنهما – والشاهد قوله : لولاك ، حيث جاءت لولا حرف جر فجر الضمير . (انظره فى : معانى القرآن للفراء ٣٣١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ ، والمساعد ٢٩٣/٢ ، وشرح الأشمونى ١٥٧/٢) .

([٦٦]) ينظر رأيه : فى الكامل ١٢٧٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، ١٨٦

([٦٧]) الكامل ١٢٧٨/٣ .

ومما رده المبرد روايات جاءت فى إعمال " فعيل وفعل " عمل اسم الفاعل ، فقد ذهب جمهور البصريين إلى جواز إعمال " فعيل وفعل " عمل اسم الفاعل بشروطه ، وذكروا لذلك نصوصاً وردت عن العرب ، منها قول الشاعر :

حَذِرٌ أموراً لا تُخَافُ وآمِنٌ		مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِن الأقْدَارِ .

وقول زيد الخيل :

أَتَانِى أَنَّهم مَزِقُونَ عِرْضى		جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لهم فَدِيدُ .

وقول ساعدة بن جؤية :

حتى شَآهَا كليلٌ مَوْهناً عَمِلٌ		باتَتْ طرَاباً وَبَاتَ الليلُ لم يَنَمِ .[٦٨]

وقد عارضه فى هذا كثير من النحويين فى رده لهذه الأبيات ، أو تأويلها – فى جر لولا للضمير ، وفى عمل فعيل وفعل – [٦٩] ، ونحن لسنا بصدد ذكر أوجه الاعتراض عليه ، وإنما الذى يعنينا فى المقام الأول هو محاولة فهم المناحى القياسية عنده .

من خلال النموذجين السابقين يتضح معالم القياس عنده ، وهذه المعالم قد دفعت به إلى المجاوزة فيه ، والخروج به عن الحد .

([٦٨]) البيت الأول من الكامل ، وهو مصنوع ، ونسب ليحيى اللاحقى ، وقائله يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة ، وأن حذره وأمنه ليس فى موطن الحذر والأمن . والبيت الثانى : من الوافر وقائله : زيد الخيل ، والجحاش جمع جحش وهو ولد الأتان ، والكرملين : اسم ماء بجبل طيئ ، والفديد : الصوت . والبيت الثالث : من البسيط لساعدة بن جؤية ، والكليل : البرق ، وشآها : ساقها ، والموهن : وقت من الليل . ينظر الكتاب ١١١/١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح التسهيل ٧٩/٣ ، ٨٠ ، ٨١ ، وشرح الكافية ١٠٤٠/٢ ، ومما ورد من ذلك أيضاً قول عمرو بن أحمر :

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ		بِسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلومُ . فقد أعمل شنج فى عضادة .

وقول ابن قيس الرقيات :

فتاتان أما منهما فشبيهة		هلالاً والأخرى منهما تشبه البدرا . فأعمل شبيهة .

([٦٩]) وقد اعترض عليه : السيرافى فى تعليقه على الكتاب ٥٨/١ ، والحاشية ٣٧٤/٢ ، وأبو البركات فى الإنصاف مسألة ٩٧ ، وابن عصفور فى شرح الجمل ٤٧٣/١ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ١٨٥/٣ . ومن الروايات التى ردها المبرد أيضاً رفضه الرواية التى تجيز منع المنصرف فى الضرورة ؛ لأن الضرورة لا تجوز اللحن – (٣٥٤/٣) ، وأيضا رد الرواية التى تجيز ترخيم غير النداء فى حال الضرورة على لغة من ينوى – ينتظر – ذكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، وعلق ابن مالك عليه بقوله : " وللمبرد إقدام فى رد ما لم يرو .. " هـ .

إن المتتبع لهذا النهج من المبرد يلحظ أموراً سيطرت عليه ، وعلى معالجته لبعض القضايا النحوية ، ومن هذه الأمور :

- يلحظ أن المبرد كان مولعاً بفكرة العامل فى النحو العربى ؛ فنلحظ ذلك فى آرائه ؛ حيث كانت هى السبب فى رد بعض الروايات ، تجد ذلك واضحاً جلياً فى رده رواية " لولاى ولولاك " ورواية " عمل فعل وفعيل " ، فلولا حرف يكون ما بعده مبتدأ فالعامل هو الابتداء ، فإذا دخلت على اسم ظاهر ، أو ضمير رفع ؛ فلا ضير ، أما إذا دخلت على ضمير نصب أو جر فمثل هذا التركيب يؤثر على نظرية العامل ، وهو الابتداء ؛ فترتب على هذا أن انقسم النحويون فى قولهم ، فرأى بعضهم تغيير عمل لولا ، ورأى إمكانية التغيير فى مدخولها ، وكان القسم الثالث من المبرد ، وهو إنكار الرواية التى جاءت تقوض العامل وما استقر عليه فى التقعيد .
- رصيد المبرد النحوى كعالم لغوى نحوى يؤهله لأن يقف من كل رواية مخالفة للقاعدة موقف الرافض – وإن كان هذا جرأة – وكان هذا منه لطول باعه فى الشعر واللغة ، فقد كان القياس مستحكماً عنده لدرجة اعتراضه على العرب لا على النحاة .
- الملاحظ فى قياسه – إلى جانب نظرية العامل – أن الروايات التى ردها هى روايات تأسيسية فى عملية التقعيد من جانب ، واستعمالية فى استخدام أنظمة التركيب البنوى للجملة ؛ فقبولها يعد تقويضاً لتأسيس القاعدة ، وتشويشاً فى نظام الجملة العربية ؛ فلذلك رفضها المبرد ؛ حيث إن قبول رواية " لولاى ولولاك " مثلاً يعد هدماً لما تأسس لـ لولا من الحرفية المهملة التى لا تؤثر فى ما بعدها ؛ فيظل الرفع الذى هو أول العهد بالجملة العربية ، وبالحروف المهملة كما هو ، ويظل العامل كما هو قبل دخول لولا ؛ فلا تقويض ولا هدم لما استقرت عليه القاعدة المقيسة . أضف إلى ذلك السلامة والمحافظة فى الاستعمال فى استخدام التراكيب اللغوية . والحقيقة : إن ذلك يعد تضييقاً ، وحجباً للتنوع فى الأساليب ، وعلى القاعدة أو القياس أن يفرز أنماطه حسب الأساليب والتراكيب لا أن تتحكم القاعدة والقياس فى اللغة بهذه الطريقة .
- لم يتعرض المبرد فى رده لبعض الروايات للوظائف النحوية ؛ فالوظيفة النحوية يمكن توجيهها بما يتناسب مع القياس ، وإنما رده للاستعمال العربى الذى يمكن أن يكون له تأثير فى القياس ، أو فى مذهبه . فمثلاً : لم نعهده رد رواية مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، وإذا جاءت رواية بهذه الكيفية تأولها وخرجها على أوجهها الاحتمالية .

• يعد رده تضيقاً فى تعدد الاستعمال العربى ، وتقلب الشئ فى ضروب الاستعمال ؛ حتى يكون المتكلم أو الكاتب فى فسحة ومجال أوسع من الاختيار من بين ضروب الاستعمال .

٤- الضرورة :

أغلق المبرد نصف الضرورة فى النحو العربى ؛ فلكل ضرورة وجه عند العرب ؛ حيث أجاز للشاعر أن يستخدم الضرورة ، وتكون مستحسنة إذا رجع باستخدامها إلى أصل قد ترك ، ومن ذلك إطلاق الرخصة للشاعر فى أن يصرف الممنوع من الصرف ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ، ولا يجوز له أن يمنع المصروف للضرورة ، فقال : " واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها . وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ وذلك لأن الضرورة لا تُجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشئ إلى ما كان له قبل دخول العلة . " هـ [٧٠]

وهذا التقييد لم يعهد عند غير المبرد ؛ فقد أطلقوا للشاعر الحرية فى ارتكاب الضرورة ؛ لأن ذلك يخدم المعنى الموضوع فى قوالب تقييدية ، ولا يمكن أن يؤدى المعنى إلا من خلال هذا القالب ، أضف إلى ذلك التضييق فى لغة الشعر عن لغة النثر ، وهذا التضييق ربما يقف عثرة فى تصوير مشاعر وعاطفة القائل ؛ فركوب الضرورة ربما يكون عوضاً عن هذا التضييق ، وهذا ما أشار إليه سيبويه : " وليس شئ يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ..... " هـ [٧١]

فالضرورة فسحة للشاعر يهرب بها من قيد الوزن والقافية إذا كان هذا يخدم غرضه ومعناه وعواطفه .

ولكن المبرد رد كثيراً من القضايا التى أجازها النحاة فى الضرورة بسبب تقييد الضرورة عنده ، والبعد بها عن الواقع الشعرى ؛ فأجاز للشاعر أن يعود بالضرورة إلى ما خرج عن أصله كصرف الممنوع ، ومنعه أن يخرج بالضرورة عن الأصل كمنع المصروف ، ومن ذلك رأيه فى حذف لام الأمر فى قول الشاعر :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِى لك الوَيلُ حُرَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وقول الآخر :

([٧٠]) المقتضب ٣٥٤/٣ .

([٧١]) الكتاب ٣٢/١ .

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ		إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيٍ تَبَالا . وقول الآخر :

فَمَن نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْـــهُ		صَنِيعَتَــهُ وَيَجْهَــدْ كُـــــلَّ جَهــدِ .

ففى هذه الأبيات الأفعال (أو يبك – تفد – ويجهد) جزمت بلام الأمر المحذوفة ، وقد أجاز النحاة ذلك فى الضرورة الشعرية[٧٢]

فقد حكم النحاة على ذلك بالضرورة ، وإن تفاوت الحكم ، قال سيبويه : " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة ؛ كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة . " هـ [٧٣] وذكر الأبيات السابقة .

وأجاز ابن مالك الجزم بها فى الضرورة استحساناً واستقباحاً ، فقال : " ولا يجوز حذفها فى مثله إلا فى الشعر ؛ فإنه محل الاختصار والتغيير ، فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه .. " هـ [٧٤]

([٧٢]) ذكر هذه الأبيات سيبويه فى الكتاب ٨/٣ ، ٩ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، وذكر المبرد منها بيتين الأول والثانى فى المقتضب ١٣٠/٢، والأصول ١٥٧/٢ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٥٩/٤ ، ٦٠ والمرادى ٢٣١/٤ ، والتصريح ١٩٤/٢ ، والأشمونى ٥/٤ .

والبيت الأول : قائله متمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك بن نويرة ، وهو من بحر الطويل ، والبعوضة : ماء قتل عنده مالك بن نويرة ، وهذا البيت حض للنساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ، ويخدشن مقدمة الوجه والخدين ويكون ذلك باللطم .

والبيت الثانى : نسب إلى أبى طالب ، وقيل : حسان ، وقيل : الأعشى ، والصحيح أنه مجهول النسبة ، وهو من الوافر ، والتبال : سوء العاقبة .

-والثالث : لأحيحة بن الجلاح ، وهو من الوافر ، والصنيعة : ما أسديت من معروف ، ويصطنع الصنيعة : قدمها . (ديوانه ٦٥ ط نادى الطائف الأدبى –د محمد حسن باجودة) .

([٧٣]) الكتاب ٨/٣ .

([٧٤]) شرح التسهيل ٥٩/٤ ، صنف ابن مالك الضرورة فذكر ضرورة مستحسنة فى حذف اللام وجزم الفعل بها وهو قول الشاعر :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى		ولكن يكن للخير منك نصيب . أراد : ولكن ليكن .

وضرورة غير مستحسنة ، ومثل لها بالأبيات السابقة التى ذكرها سيبويه – وهذا ما أشار إليه بقوله : لاضطرار ودونه – وذكر بيتا آخر :

قلت لبواب لديه دارها		تأذن فإنى حَمْؤُها وجارها .

أما المبرد فقد منع ذلك ، واستند على ضعف عامل الفعل ، فقال : " فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء . ولكن بيت متمم حمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال : فاخمشى فهو فى موضع فلتخمشى ، فعطف الثانى على الأول . وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه فى كتاب سيبويه على ما ذكرت لك . " هـ[٧٥] يريد بيت محمد تفد نفسك ..... البيت .

والحق إن قول المبرد فيه مجاوزة للحد القياسى الذى رسمه النحاة ، فما اعتل به يخضع للمنطق والعقل ، وما يخضع لهذين لا يمكن تنطوى الأحكام المطلقة له ، أو تعمم ، كما أنه لا يسلم من النقد ، ثم إن المبرد لم يرفض الضرورة فى هذا ، وإنما اعتل لمنع الجواز فيها – أى حذف اللام وبقاء عملها ؛ فكلامه عام حيث رأى رأياً مغايراً للجمهور ، وهو أن الأبيات ممكن تأويلها ليس على الضرورة – كما ذكرنا – .

كما أنه ذكر فى استدلالاته أن الضرورة ترجع بالشئ إلى أصله ، ولا تخرج بالشئ عن أصله . فهل هنا خرج الشئ عن أصله ؟

فالحروف تعمل مضمرة ومظهرة على اختلاف نسبى فيها من جانب ، وبالنظر إلى اللغة المسموعة فى هذا الحرف أو ذاك من الجانب الآخر .

والحقيقة إن المبرد ضيق القياس وحده من وجهة نظره ، ولكن الحقيقة أنه وسعه ومد جذوره . فالنحاة أجازوا ذلك فى الضرورة ، والمبرد منعه ، فحقيقة الأمر أن المبرد قاس فى مساحة الرفض وعدم القبول ، والنحاة قاسوا فى مساحة الجواز .

فهو رفض العمل مضمرة قياساً على أحرف الجر ؛ حيث إن الجر نظير الجزم ، والشئ يقاس على نظيره ويدور معه رفضاً وقبولاً ، ولم يحكم على الضرورة كما قرر سابقاً من عدم جواز اللحن ، وإنما هذا حكم على الحرف ؛ فرفض العمل به مضمراً سعة وضرورة لما سبق .

أما من حيث النحو والقياس فكلام النحاة صائب ؛ لأن القياس والنحو ليس بمعزل عن المعنى .

وحجته فى ذلك لتمكن الشاعر أن يقول غير الضرورة فكان من الممكن أن يقول : وليبك ، وايذن بلفظ الأمر . (شرح التسهيل ٤/٥٩ ، ٦٠)

(٧٥) المقتضب ٢/١٣١ .

أولاً : بيت متمم (... فاخمشى ..... أو يبك ...) تقدير حذف للفعل أولى من تقديره معطوفاً على معنى فلتخمشى ، وذلك لما يأتى :

زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الحال ، وباعتبار المعنى المستقبل أو الاستمرار والدوام على ما هو حاصل .

والخمش لا يمكن أن يتلبس بالزمن أكثر من وقوعه ؛ وبمجرد وقوعه ينقطع الزمن ، فلا يمكن أن يتكرر إلا بعد انقطاع الزمن الأول من حيث أن الخمش يكون بالوجه والخد فإذا خمشا انتهى الزمن وانقطع ، ولا يمكن أن يقع إلا بعد أن ينتهى الحدث (الخمش) من الوجه – يزول أثره –.

أما البكاء فيمكن أن يتكرر ؛ لأنه فعل الغرائز فعندما تجيش النفس تبكى ، فيمكن تكراره ولو على سبيل التقطع ؛ فلذلك تلبس بالزمن المستمر ؛ فناسبه الفعل المضارع الذى يفيد استمرار الحدث فى الزمنين – الحال والاستقبال – ولما كان الطلب من الشاعر للنساء بهذين الفعلين – الخمش والبكاء على مالك – والمدوامة عليهما ولا يمكن له العدول عن صيغة المضارع فأتى بلام الأمر لتتفق الصيغتان فى الطلب .

لذلك كان الخمش حدث يقع وينقطع طلبه بمجرد ووقوعه لتعلقه بالوجه ، وكونه فعلاً ظاهرياً ، وبالتالى ينقطع عن الزمن ، أما البكاء حدث يقع ويستمر ، ويمكن أن يلازمه الزمن لكونه فعلاً غريزياً .

لذلك كان كلام النحاة راجحاً ولا يمكن العطف على معنى فلتخمشى ؛ لأن الفعل المضارع يفيد استمرار الزمن معه خصوصاً فى الأفعال القلبية ، أما الأمر فينقطع زمنه بمجرد وقوع الطلب ، ولما كان الخمش لا يمكن استمراره ناسبه فعل الأمر ، والبكاء يمكن استمراره ناسبه المضارع المقترن بلام الأمر .

أما بيت : (محمد تفد .....) فقد خرج على الخبر وحذفت ياؤه للضرورة [٧٦] ، وعلى هذا فلا إشكال فيه مع المبرد ، أما الإشكال فهو فى كونه مضارعاً حذفت لام الأمر ضرورة ، وهذا ما عليه غالبية النحاة . وقد رفضه المبرد ، وضيق حد القياس فى الضرورة .

([٧٦]) انظر شرح التسهيل ٤/٦٠ .

والراجح هو قول النحاة لملاءمته للمعنى ؛ حيث إن صيغة المضارع المقترنة باللام فيها من الحث والحض والتأكيد على وقوع الفعل – إلى جانب الطلب – ما لا يتوفر لصيغة الأمر ، نحو : اضرب ، وليضرب ولتضرب ، وهذا البيت فيه حث وحض على تجنب سوء العاقبة ، وسوء العاقبة يتطلب من الإنسان الحث على تجنبها ، والحيطة من وقوعها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن سوء العاقبة مظنة الحدوث وعدم الحدوث ، والشئ الذى يكون مظنة للحدوث وعدمه يناسبه أخذ الحرص والحيطة وتجنب الوقوع فى مآثيه ؛ لهذا كان الفعل المضارع الذى يفيد استمرارية الزمن لاستقباله المقترن بلام الأمر أولى من فعل الخبر ؛ لأن هذا التركيب الجديد – لتفد – صبغ البيت بالحرص والحث ، وهذا مراد الشاعر .

وهذا ما فطن إليه سيبويه وغيره – وإن لم يصرح به – فكان الحكم بجواز حذف اللام فى الضرورة أولى مراعاة للمعنى .

ومثل هذا المعنى فى بيت أحيحة بن الجلاح ، حيث إن الجهد يتطلب حث واستمرار ، وهذا مستفاد من صيغة المضارع على تقدير لام الأمر . وكذلك بيت ابن مالك .

ومما استحسنه فى الضرورة لكونه رجوعاً إلى الأصل جمع "فعْل" المعتل العين على " أفْعُل " نحو : عين وأعين ، وثوب و أثوب ، فقال : " وإذا اضطر شاعر جاز له أن يقول فى جميع هذا (أفعل) لأنه الأصل ، كما قال الشاعر : لكل عيش قد لبست أثوبا . " هـ [٧٧]

وهذا الحكم [٧٨]من المبرد لم يسر عليه فى جميع القضايا النحوية ، وكأنى به أطلقه ونسيه أو نسى تطبيقه ، مثال ذلك : حذف الفاء من جواب أما الشرطية ؛ فحذفها لا يعد رجوعاً للأصل ولكنه خروج عنه ، ومع ذلك أجازه فى الضرورة ، فقال : " ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز ؛ كما قال :

أما القتال لا قتال لديكمو ..... إلخ . " هـ [٧٩]

---

(٧٧) المقتضب ١٩٧/٢ .

(٧٨) المقصود بهذا الحكم : أنه يجوز للشاعر فى حال الضرورة أن يرجع بالشئ إلى أصله الذى كان يجب لمثيله ، ولا يجوز له أن يخرج بالشئ عن أصله ؛ لأنه اعتبر هذا الخروج لحناً ، والضرورة لا تجوز اللحن .

واعتقد أن هذا الحكم طبقه فعلياً وحرفياً على باب الممنوع من الصرف ، وباب الجمع ؛ وذلك لأنه أجاز أشياء فى الضرورة ، وهى ليست رجوعاً إلى الأصل . – كما ذكرنا –

(٧٩) المقتضب ٦٩/٢ .

وكذلك نداء ما فيه " أل " فقد أجاز نداءه فى الضرورة واعتل لهذا الجواز ؛ فذكر فى نداء نحو : التى وفروعه : أن أل لا تنفصل منها ، وذكر فى نداء اللهم : أن التعويض فى آخر الاسم . فقال : " وقد اضطر الشاعر فنادى بالتى ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ... .. من أجلك يا التى تيمت قلبى .... البيت ، كما اضطر فأدخل " يا " فى اللهم لما كان العوض فى آخر الاسم فقال : ... يا اللهم يا اللهما ."هـ[٨٠]

وهذا كلام غير معقول ، وإن دل فإنما يدل على اضطراب القياس عنده ، ولعل سبب ذلك هو محاولة التفرد والظهور والسبق . وذلك أنه راعى قواعد الاستدلال ، ولم يراع قواعد القياس ، وكل هذا يعد من قبيل الخروج عن الأصل ، وليس رجوعاً له .

وكلامه الذى استدل به فى عدم الانفصال ، واستحسانه الجمع بين العوض والمعوض لاختلافهما فى الكلمة غير منطقى ؛ لأن الانفصال ، أو ملازمة الاتصال ليسا مانعين من النداء ، وإنما المانع دخول تعريف النداء على تعريف آخر فيجتمع معرفان ، وهذا غير معهود إلا فى الشعر لإقامة الوزن ، وأما استحسان الجمع بين العوض والمعوض فهو غير مستحسن فى كلمة واحدة ، وهذا ما ذكرته القواعد والنصوص العربية .

أرأيت أن المبرد لم يلتزم بما رسمه وخطه بيده ؟ ، وأن كلامه كان كثيراً يتكيف مع كل موقف وكل قضية ، فيمنع فى الضرورة فى موقف ، ويجوز فى آخر .

فكان متناقضاً فى الضرائر ، ولم يحسمه كما حسمه سيبويه بقوله المشار إليه سابقاً .. " وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " هـ [٨١]

ومما رده المبرد ولم يجزه فى الضرورة تسكين المعرب ، فرد رواية امرىء القيس فى قوله : فاليوم أشربْ غير مستحقب ..... البيت ، وذكر أن روايته : فاليوم أُسْقَى .. ...[٨٢]

وذكر ابن مالك بعضاً مما رده المبرد وعلق عليه ؛ فمن هذا أن النحاة أجازوا فى الضرورة ترخيم غير المنادى بطريقتين الأولى : أن الكلمة بعد الحذف تامة كأنها لم يحذف منها شئ ، وتسمى

---

(٨٠) المقتضب ٢٤١/٤ ، ٢٤٢ .

(٨١) الكتاب ٣٢/١ .

(٨٢) راجع الكامل ٣١٨/١ . والبيت من السريع لامرئ القيس .

وتمامه : فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل . (الكتاب ٢٠٤/٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والتصريح ٨٨/١)

بلغة من لا ينتظر ، والثانية : على تقدير ثبوت المحذوف فيبقى الآخر كما هو ، وتسمى بلغة من ينتظر ، وقد أجاز النحاة هاتين الطريقتين فى الضرورة.

لكن المبرد أنكر الروايات التى جاءت على لغة من ينتظر ، وأثبت لغة من لا ينتظر [٨٣] ، ومن الرد الذى ذكره ابن مالك قول الشاعر:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أُماما .

أرد : أمامة ؛ فرخمت فى غير النداء ضرورة ، وانتظر المحذوف ؛ ولذلك بقى مفتوحاً .

فذكر أن المبرد يرى أن روايته : وما عهد كعهدك يا أماما. [٨٤]

وعلق ابن مالك على رأيه بقوله : " وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثانى ، وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل . وأما زعمه أن الرواية : وما عهد كعهدك يا أماما فلا يلتفت إليه مع مخالفته نقل سيبويه ؛ فأحسن الظن به إذا لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية . وللمبرد إقدام فى رد ما لم يرو .. " هـ [٨٥]

وذكر ابن مالك أن المبرد رد قول الشاعر :

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ فى مجمع .

فذكر المبرد أن الرواية غير سليمة ، والصواب يفوقان شيخى ؛ وذلك لأن مرداس ممنوع من الصرف فى الضرورة ، وقد أجاز بعض النحويين منع المصروف من غير علة فى الضرورة ، وقد رفضه المبرد – كما ذكرنا سابقاً – ورد الروايات التى جاءت بذلك . وعلق ابن مالك عليه بقوله : " ... الرواية يفوقان شيخى ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل فى صحيح

([٨٣]) انظر المقتضب ٤/٢٥١ ، وفى كلام المبرد ما يفيد رفضه للرواية التى جاءت على لغة من ينتظر ، حيث ذكر هذا البيت :

إما تَرَيْنى اليوم أُمَّ حمزِ قاربت بعد عَنَقى وجَمْزى .

والشاهد : حمزِ حيث رخم حمزة فى غير النداء ضرورة ، ثم عومل بعد الترخيم كأنه اسم مستقل لم يحذف منه شئ ؛ فجر بالإضافة ، وهذا على لغة من لا ينتظر .

([٨٤]) راجع شرح التسهيل ٣/٤٣٠ .

([٨٥]) شرح التسهيل ٣/٤٣٠ .

البخارى وغيره . وذكر شيخى لا يعرف له سند صحيح ، ولا سند يدنيه من التسوية ، فكيف من الترجيح."هـ [٨٦]

٥- بنية التركيب النحوى :

من الواضح أن الوظائف النحوية غير متساوية فى بناء الجملة العربية ، فمنها ما هو عمدة يقوم بنيان الجملة عليه ، ومنها ما هو فضلة لا يقوم عليه البنيان ، ولكن الفضلات تتفاوت بحسب حاجة المعنى إليها ؛ فهناك فضلة وجودها ضرورى ، وهناك فضلة مسوقة لغرض ما ؛ فإذا أردت انعدام هذا المعنى فبالتالى لا حاجة للفضلة . وقد أثرت هذه الأشياء فى قياس المبرد .

فنظر المبرد كغيره من النحاة فى طبيعة النظام التركيبى والعناصر التى يتشكل منها من حيث الأسس والمعنى فلاحظ ما يأتى :

أنماطاً وأشكالاً تركيبية معينة تُؤدى بها اللغة ؛ فجردوا منها قواعد قياسية ، وهذه الأنماط متحكمة فى أداء اللغة التركيبى ، كما أنه لاحظ – والكل لاحظ – أن طبيعة اللغة لا تخضع للأحكام المطلقة ، ولا يمكن أن تتحكم القاعدة فى سلوكها ، فما العمل ؟

لذلك كان من الصعب توحد الأنماط التركيبة ، ولكن لما كان عدم خضوع اللغة للحكم المطلق ، أفرزت اللغة أنماطاً تقل فى درجة اطرادها عن غيرها ، وعكس ذلك مستويات مختلفة من الكلام شعراً أو نثراً ؛ فكان من الطبعى أن يقوم النحاة بالتحليل والتقعيد من هذه الأنماط – مطرد وأقل منه – ؛ لذلك كثر التعدد فى الآراء ، وتشعبت المواقف من حيث التضعيف أو الرفض أو القبول . فكانت البنية العربية وما تحويه من وظائف تمثل دور الفضلة فى الجملة مجالاً للقياس عند المبرد ، وقد تمثل هذا عنده فى الجواز ، والمنع .

أ – الجواز :

أجاز المبرد فى تركيب الجملة من الوظائف أن يكون وجود بعض الوظائف مستحسناً ، وعدم وجودها غير مخل ، فمن ذلك : الجمع بين التمييز وفاعل نعم وبئس ، فقد جعل المبرد الجمع بينهما على سبيل التوكيد [٨٧] . وقد اعتمد فى هذا القياس الذى جاوز به الحد على السياق ومعطيات اللغة ، فقال : " واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : رجلاً توكيد ؛

([٨٦]) المرجع السابق ٣/٤٣٠ ، ٤٣١ .

([٨٧]) انظر المقتضب ٢/١٤٨ .

لأنه مستغن عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهماً ؛ إنما ذكرت الدراهم توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه ، وعلى هذا قول الشاعر :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا . " هـ[٨٨]

فالمبرد قد اعتمد فى الجواز على معطيات اللغة ، وهى أن الشئ إذا ذكر فى التركيب ، وكان من الممكن الاستغناء عنه لوجود ما يؤدى معناه ؛ كان ذكره على سبيل التوكيد .

وما ذلك إلا أن التمييز يأتى فى الجملة للتفسير والتوضيح ، فإذا حصل التفسير والتوضيح بغيره كان ذكره فى الجملة على سبيل التوكيد لهذا التفسير ، وذلك نحو : عندى من الدراهم عشرون درهماً .

وهذا ما اعتمد عليه من معطيات اللغة وسياق الكلام ؛ فمن معطيات تلك اللغة أن الشيئين اللذين يؤديان غرضاً ومعنى واحداً ذكر أحدهما يغنى عن الآخر ، وإذا ذكرا كان أحدهما على سبيل التوكيد .

ومما أجازه المبرد – أيضاً – تنوين العلم الموصوف بابن المضافة إلى علم ، فقد خص النحاة هذا التركيب بالضرورة ، فلا يجوز أن تقول : زيدٌ بن عمرو ، وإنما تقول : زيدُ بن عمرو .

ولكن المبرد أجازه فى الكلام ، واعتقد أنه قاس التركيب على وروده فى الشعر ولكن حيثية القياس كانت معتمدة على الأداء العربى فى لغته المبنية إما على الوصل أو الوقف ، فقال : " .. .. لأنه وقف على زيد ، ثم نعته . وهذا فى الكلام عندنا جائز حسن .. "هـ[٨٩]

ولكن ما يمكن أن يقال للمبرد : هل يبنى القياس على تصور الأداء ؟ ثم إن اللغة أصلها فى الأداء الوصل ، ولكن ترك التنوين أو ثبوته يعطى نمطين مختلفين ؛ فالتنوين على الابتداء والخبر ، وتركه على الوصفية ، والوصف يمكن الاستغناء عنه .

لذلك أجاز المبرد هذا قياساً إما على لغة الشعر، وإما على الوقف الذى هو قسيم الوصل

ومن ذلك – أيضاً – أجاز وقوع المصدر المنكر حالاً إذا كان نوعاً من الفعل ، فقال : " ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ ، ولكن جئته سعياً ؛ فهذا جيد ؛ لأن

(٨٨) المرجع السابق ١٤٨/٢.

(٨٩) المقتضب ٣١٣/٢ .

المجئ يكون سعياً."هـ[٩٠] ، ووقوع المصدر المنكر حالاً قد ورد به سماع كثير عن العرب ، لكن النحاة توقفوا به عند حد السماع ، ومع ذلك أجاز المبرد قياسه فيما هو نوع من الفعل [٩١].

ومما أجازه المبرد مخالفاً سيبويه والجمهور قياس التركيب على التركيب ؛ فأجاز فى " اللهم " أن توصف من حيث إن الميم عوض عن الياء ، فكنت تقول : يا الله ؛ فيجوز وصفه ؛ لذلك يجوز وصفه بعد الحذف والتعويض قياساً على ما كان له قبل ذلك . [٩٢]

وقال سيبويه : " وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ؛ من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : ياهَناهْ . وأما قوله عز وجل : (اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)[٩٣] فعلى يا . " هـ[٩٤]

ب – المنع :

منع المبرد أن يحذف حرف الجر مع بقاء عمله ، وهذا غير معهود فى اللغة ؛ فقال : " واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن ، يريد الواو فيحذفها . وليس هذا بجيد فى القياس ، ولا معروف فى اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه لأنه شئ قد قيل ، وليس بجائز عندى ؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض .. "هـ [٩٥]

قال سيبويه : " ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ؛ فجاز حيث كثر فى كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب ... " هـ [٩٦]

والمبرد فى هذا المنع تجاهل المعطيات اللغوية ؛ لأن من طبيعة اللغة الحذف لأجل الاختصار إذا كثر فى الكلام ، واعتادوا عليه ، كما فى : الله لأفعلن .

واعتقد أن هذا الحذف الذى منع قياسه المبرد فجاوز بذلك منهج النحاة يتناسب مع طبيعة العربى فى بيئته ، وبالذات فى القسم ؛ لأن القسم كثر فى كلامهم ؛ فهم قوم يحلفون دائماً ؛ لأن

([٩٠]) المقتضب ٣/٢٣٤ .

([٩١]) راجع : التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٧٤ .

([٩٢]) ينظر المقتضب ٤/٢٣٩ .

([٩٣]) من الآية (٤٦) من سورة الزمر .

([٩٤]) الكتاب ٢/١٩٦ .

([٩٥]) المقتضب ٢/٣٣٥ .

([٩٦]) الكتاب ٣/٤٩٨ .

المجتمع العربى آنذاك مجتمع قبلى يحكم بعادات وتقاليد بشرية ، وكان قبائل متحاربة بين كر وفر ؛ فكـان القسم ديدنة لهم ؛ لأن فيه إظهار القوة والعزة للمقسم ، وشرف ومكانة المقسم عليه .

فمجتمع كهذا يكون القسم كثيراً فى كلامه توعداً للغير ، أو براءة للخصم ، أو إبراماً لعهد ، أو انتقاماً من شخص ؛ فمجتمع يحكم بنظام العقل البشرى ، ولا يعـرف المسـاواة بـين الطبقات ؛ فمن الطبعى أن يكثر القسم بين أفراده شرفاً وعزة .

وخير دليل على جواز ما منعه المبرد ما نقلته المصادر من الحذف فى السعة ، فقد ذكـر أن رؤبة قيل له كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ بالجر [٩٧] .

وذكر ابن مالك فى آخر حروف الجر أمثلة شعرية ونثرية تدل دلالة قاطعة على الجـواز – كما ذكر سيبويه . [٩٨]

وهذا الأمر عند العرب يعد من التخفيف فى الكلام ، وأن المستغنى عنه حرف واحد ، وهذا أمـر معـروف عند العرب ؛ فهم ميالون إلى الاختصار فى كلامهم ، وبخاصـة حـوارهم اليومى . [٩٩]

لذلك كان تركيب الجملة من الوظائف التى يمكن الاستغناء عنها فسحة فى قياس المـبرد ؛ جاوز فيه حد القياس سواء أكان بالجواز أم بالمنع ؛ فوجود هذه الوظائف فى التراكيب النحوية لمعنى ما ، وقيام العلائق بين جزئيات هذه التراكيب أطلق العنان للنحويين فى التحليل ، وإيجـاد علـل وجعل الجواز والرفض فى القياس سائغاً بين النحاة خصوصاً ممن ملك القدرة العلميـة والذهنيـة ، والمبرد يعد واحداً من أصحاب القدرة الفائقة فى ذلك .

([٩٧]) شرح التسهيل ٣/١٩٢ .

([٩٨]) نسوق بعضاً مما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ، ونشير إلى صفحات المتروك .

قال الشاعر :

رسمِ دار وقفت فى طلله كدت أقضى الغداة من جلله .

وقوله :

إذا قيل أى الناس شر عصابة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع .

وقول النبى – صلى الله عليه وسلم – : خير الخيل الأدهم الأرثم المحجّل ثلاثٍ .

(انظر شرح التسهيل من ٣/١٨٦ – ١٩٤)

([٩٩]) راجع دراسات فى نظرية النحو العربى وتطبيقاتها د / صاحب أبو جناح ١٣٢.

ومما منعه المبرد ما تعلق بالمعانى كالتعجب والتفضيل والمدح والذم ؛ فمنع قياس بناء فعل التعجب من وزن أفعل نحو : أعطى ، ورد ما ورد من ذلك إلى بنات الثلاثة ، نحو : ما أعطاه للدراهم .[١٠٠]

وفى كلام سيبويه ما يدل على أن بناءه من أفعل قياس ؛ فقال : " وبناؤه أبداً من فَعَل ، وفَعِل ، وفعُل ، وأفعل ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ؛ فجعلوا له مثالاً واحداً يجرى عليه ؛ فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو : لات وما . " هـ [١٠١]

وقال المبرد فى موضع آخر : " وكل ما لزمه شئ على معنى لم يتصرف ؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التى تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك . "هـ[١٠٢]

والمبرد منع قياس أفعل نظراً للمعنى الذى جاء التركيب من أجله ، فهو فى نظره أمر بنيوى لأن الصيغ التى جاءت عند العرب لمعان ولزمت تركيباً معيناً ، وكان لابد للتحقيق هذا التركيب أن تكون المساواة بين صيغة هذا التركيب وبين الكلمات التى تريد منها تحقيق هذا المعنى ؛ لذلك كان يلزم انقاص الصيغ الزائدة حتى تكون على صيغة المعنى ، وفى الإنقاص إجحاف بمعناها الأصلى ؛ فنشأت عملية الواسطة . ولكن الأمر لم يسلم من النقد إلى هذا التوصل ؛ حيث يوجد صيغ قبل دخول هذا المعنى – التعجب أو التفضيل مثلاً – هى على نفس البنية من حيث عدد الحروف ، ومن حق أى صيغة أن يُنشأ منها التفاضل أو التعجب .

فاعتبر سيبويه كل ما كان على وزن أفعل عند العرب قياسياً فى إنشاء هذه المعانى ، نحو : أعطى ، وأحسن ... إلخ وهذه صيغ مزيدة بالهمزة ، ومنع المبرد ذلك القياس ؛ لأن البنية مثل بنية المعانى الجديدة ، وبنية المعانى الجديدة مزيدة بحرف ، وهذه مزيدة أيضاً ؛ فأى الزيادتين تبقى ؟ ومن العسير تحديد الباقية ؛ فأراح واستراح وحكم على الأمر بالمنع دون الالتفات إلى ما سمع .

---

(١٠٠) راجع المقتضب ١٧٨/٤ .

(١٠١) الكتاب ٧٣/١ .

(١٠٢) المقتضب ١٧٥/٤ .

أما سيبويه فكان أبعد فكراً وأدق نظراً ، ولم ينظر إلى الأمر من هذه الزواية الضيقة ؛ فنظر إلى الأمر من جانب المعنى فغلّبه ، ومن جانب السماع فقدسه ، ومن جانب الحق الثابت لهذا المعانى فى إيراد كل صيغة وبنية .

أما من جانب المعنى فوجد أن معنى التعجب أو التفضيل ثابت وواضح من خلال السياق نحو : ما أحسن ! وما أعطاه ! وما أولاه ! ؛ فأقر ذلك .

ومن جانب السماع فوجد ورود هذه التراكيب عن العرب ، ما أعطاه ، وما أولاه ... فغلب كلام العرب على كلام العقل .

ومن جانب أحقية هذه المعانى فى كل صيغة وبنية ، فوجد أن إنشاء المعانى – التفضيل أو التعجب – حق للمتكلم وأن اللغة يجب أن تكون طيعة له فى ذلك ؛ فأثبت قياسه .

لذلك كان المبرد بقوله خارجاً ومضيقاً للحدود القياسية ، وكانت نظرته فردية دون مراعاة أمر اللغة وناطقها كما فعل إمام النحاة .

ومما منعه المبرد تسكين لام الأمر بعد ثم ، وادعى أنه لحن ؛ فقال : " وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ)[١٠٣] ، فإن الإسكان فى لام (فلينظر) جيد ، وفى لام (ليقطع) لحن ؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة . " هـ[١٠٤]

وتسكين لام الأمر بعد ثم ليس لحناً ، ولكنه قليل ، قال ابن مالك : " وإذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو وثم جاز تسكينها حملاً على فعِل ، وإجراء للمتصل مجرى المنفصل لكثرة الاستعمال . "هـ[١٠٥]

وقال فى نص آخر : " وأما تسكين اللام بعد ثم فقليل ... "هـ [١٠٦] وذكر الآية .

([١٠٣]) من الآية ١٥ من سورة الحج . وفى السبعة الكسر قراءة أبى عمرو وابن عامر ، والسكون قراءة عاصم وحمزة والكسائى (ينظر السبعة لابن مجاهد ٤٣٤- ٤٣٥ تح د / شوقى ضيف ط دار المعارف) .

([١٠٤]) المقتضب ١٣٢/٢ ، وقد نسب المبرد هذه القراءة إلى يعقوب بن إسحاق الحضرمى ، ونسبها ابن مالك إلى أبى عمرو (شرح التسهيل ٥٩/٤) وقرئ أيضاً (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) (الحج: من الآية٢٩) ، وهى قراءة سبعية ، وليست فردية كما ذكر المبرد – فيما ذكرهس محقق المقتضب - .

([١٠٥]) شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٤ .

([١٠٦]) السابق ٥٩/٤ .

وما منعه المبرد كثير ، ومن يفتش فى المقتضب يجد الكثير والكثير مما رده المبرد ، وضيق فيه القياس ، فمن ذلك تعدد المنعوت مع توحد النعت ؛ فمنع أن تقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ، وجاء عبد الله وذهب زيد العاقلان ؛ ومنعه مثل هذا التركيب يرجع إلى العامل من حيث إن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، وفى مثل هذا التركيب يختلف العامل فى المنعوت ولهذا اختلف العامل فى النعت .[١٠٧]

أما سيبويه والنحاة فقد أجازوا مثل هذه التراكيب ؛ لاتحاد جهة العامل ، ففى التركيب الأول العامل الابتداء ، وفى الثانى الفعل الذى أسند إليه الفاعل ، وإن اختلفا لكن الجهة واحدة ، والتركيب واحد .[١٠٨]

قال سيبويه : " وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين . " هـ[١٠٩]

لذلك كان الإفراط منه وترك اللغة سائغة للعقل والهوى وبالاً على قياسه ؛ فردَّ ، ومنع ، وأجاز ، ورجح ، واختار ، ما سمع ، أو خرج عن الإجماع والسماع .

ومن ذلك جواز الجمع بين التمييز وفاعل نعم – كما سبق ذلك – وإجراء أفعل الصفة – مؤنثه فعلى أو فعلاء – مجرى الأسماء الواردة على وزنه ؛ فى جمعه على أفاعل ؛ فتقول : أصاغر ، وأحامر[١١٠]

وسأذكرنص سيبويه فى هذه المسألة ليتضح لك مدى توسيع أوتضييق المبرد للقياس دون ضابط .

قال سيبويه : " وأما أفعل إذا كان صفة فإنه يكسر على (فُعْل) كما كسروا فَعُولاً على فُعُل ..... والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل ، وذلك نحو : حمراء وحمر ، وصفراء وصفر . وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ؛ ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه ، لا تقول

---

(١٠٧) راجع المقتضب ٣١٥/٤.

(١٠٨) راجع الكتاب ٦٠/٢ .

(١٠٩) المرجع السابق .

(١١٠) انظر المقتضب ٢١٤/٢ .

: رجل أصغر ولا رجل أكبر ..... فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجـــدل وأفْكَل ، كما قالوا : الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء ..... " هـــ [١١١]

والنماذج حول توسيع المبرد أو تضييقه للقياس كثيرة ، فقد كانت قضايا الجواز مجالا له فى التوسعة أو التضييق ، وكذلك بنية التركيب النحوى ؛ فقد أطلق العنان لقياسه أن يحكم ويتحكم فى البنية ؛ فعمد إلى الفضلات كالتمييز والحال والمفاعيل ، وأعمل قياسه فيها ما بين المنع والجواز .

واعتمد فى ذلك على قدرته الذهنية الفائقة واستطاعته فى الرد والجواز فى نفس الوقـــت ، وهذا ما نقله محقق المقتضب على لسان الزجاج .

([١١١]) الكتاب ٣/٦٤٤ .

الخاتمة

الحمد لله على ما وفق ، والشكر له على ما أفاض به فجَوَّدْنا ، أو استغلق الفهم علينا فقصرنا ، فالخير من عنده موصول ، والفضل منه مأمول ، وأصلى وأسلم على من أرسى مبادئ هذه اللغة فأقرها ، وصوب مخطئها ، وعلى أصحابه السائرين على دربه ، والسالكين مسلكه .

" أما بعد "

ففى نهاية هذا البحث الصغير ، وهذه الجولة الرائعة مع عالم من أعلام اللغة ، والتى كنا فيها ضيوفاً على مائدته العلمية ؛ فكان نعم المضيف ، ونتمنى أن يكون ظلنا خفيفاً ، وسعينا حثيثاً . لذلك وجب علينا أن نسجل ونذكر ما خرجنا به فى هذه الجولة الرائعة ؛ فكان ما خرجنا به ما يأتى :

- المبرد عالم لا يشق له غبار ، وله قدرة على المحاورة والرد والقبول تنقص عند أقرانه .
- أصول المبرد (السماع ، والقياس ، والإجماع) لا تخلو من اضطراب ؛ حتى يخيل للمتأمل فى فكره أن الرجل مدفوع بالشهوة ، والرغبة فى المخالفة ؛ فالسماع سلط عليه الإنكار والرد لبعض المرويات واللغات ، والقياس استخدم فيه القدرة الذهنية ؛ فقاس حيث منعوا ، ومنع حيث قاسوا ، وكل ذلك كان بالحجة العقلية ، والفلسفة المنطقية ، والإجماع فقد رفض أن يكون فى ركاب الإجماع على الإطلاق ، فخرج عليهم فى يسير من المسائل حباً فى الذاتية وعدم التبعية .
- مثلت الضرورة فى قياس المبرد كبير الأثر فى الاعتراض والرد ومخالفة النحويين ، فمنع ورد ما أجازه النحاة فى الضرورة بحجة أن الضرورة لا تقر اللحن . والحقيقة أن النحاة الذين تسامحوا مع الشاعر فى جواز ما خالف القاعدة ، كانوا أعمق فكراً ، وأبعد نظراً من المبرد ؛ حيث إن لغة الشعر المقيدة تختلف عن لغة الناثر المطلقة ، فكان ينبغى على المبرد أن يضع هذا فى الحسبان عند دراسة القاعدة ، وما يترتب عليها من قواعد . ولذلك يعد من الإنصاف فى الدراسات النحوية أن يضاف ما ورد ضرورة كقاعدة إلى القواعد النحوية ؛ لأن للشعر لغته كما أن للنثر لغته ، والاثنان أداتهما اللغة العربية .
- كانت السمة الغالبة فى منهج القياس – فى تلك الفترة – هى التفرد الشخصى ، ولم يكن قائماً على عمل الفريق ؛ فنتج عن هذه السمة التشدد فى بعض الأحيان ، والتساهل فى البعض الآخر ، وهذا ما عهدناه عند المبرد ، فتجده يشدد ، ويرد ، ثم تراه

يتساهل ويجوز ، والتشدد والرد من المفترض أن يكون محموداً ؛ لأنه فى تشـــدده ورده حرصاً على اللغة والقاعدة من الاضطراب والخلاف ؛ لكن هذا الأمر لم يتسم عنـــده بالمنهجية ، وإنما كانت تدفعه فى بعض الأحيان عبقريته اللغوية التى ترفض التبعية.

- حدد البحث معالم قضية تأثر النحو والنحاة بالمنطق – قديماً وحديثاً – فـــالنحو عـــربى خالص ، وإنما أتى التشابه والخلط من جهة الاستنباط ؛ فالمنطق مـــن نتـــاج العقـــل ، واستنباط القاعدة والقانون اللغوى من نتاج العقل ، ولكن هذا الاستنباط كـــان مـــن الواقع الثابت المسموع للغة ؛ فلا عمل للعقل فى اللغة كأداة ، وإنما عمل العقل مع اللغة فى ما يستنبط من قضايا وقواعد ، وفى محاولة وضع الحد النحوى لكل أبواب النحـــو وتراكيبه .
- شخصية المبرد تعد من الشخصيات المتمردة المعيارية ؛ حتى وسم بالاضطراب فى أصوله القياسية ، فأنكر ما أجازه الجمهور ، وجوز ما منعه ، وإذا ذهبنا نفسر ذلك لا نجد إلا حب الشهوة والرغبة فى المخالفة شاخصين أمام أى متأمل .
- ارتسم حد القياس عند المبرد فى إدراك المعنى النحوى داخل التركيب ، وهـــذا مناطـــه الوظائف النحوية من جانب ، وأداء العربى الناطق من الجانب الآخر . وارتســـم حـــد القياس عنده – أيضاً – فى التجريد لذلك الموروث اللغوى على اختلاف مســـتوياته ، وصبغه بصبغة نظامية ، وهى ما عرف بالقاعدة . وكان من الصعوبة ضبط هذا الحـــد بمعايير دقيقة ؛ فروافد اللغة متعددة ، والعمل القياسى فى مثل هذا الأمر لا يسلم لـــه صفة الاطراد إلا ويظهر له تركيب ينقض هذه الصفة ؛ لذلك ظهر التحليل والتأويـــل والتعليل والمحاولات الفردية للتوازن بين هذين – الرافد والمستقر عندهم – فكثـــرت الأحكام وتنوعت ، وكأن كل واحد منهم قيم على أمر اللغة ، ومتحكم فى ســـلوكها والأداء لها من الأفراد . والمبرد صاحب العبقرية اللغوية كان واحداً منـــهم ؛ فســـجل مساجلاته وقدرته على التحليل والتعليل والاعتراض .
- لغة الاعتزاز عند المبرد عالية ، وتجلى هذا فى الرد والتأويـــل والاعتـــراض بالحجـــة والبراهين ؛ فلم يتبرم من رد الرواية الصحيحة لظنه أنها تخالف أصوله . وتجلى هـــذا – أيضاً – فى الاجتراء على مشايخه من علماء البصرة .

- إهماله للآخر كمذهب ، أو عالم ، ولذلك يعد المبرد متفرداً منسلخاً – فى بعض الأحيان – من الإجماع ، ولذلك يمكن وسمه بالعقلانية المفرطة فى دراسة الظواهر اللغوية .
- اعتمد فى تحليله للنصوص اللغوية على الارتكاز على العقل ، وأهمل جانب الرواية ، ودراسات السابقين – فى بعض الأحيان – ولعل هذا يرجع إلى عدم مشافهة العرب ، وعدم الاتكال على غيره أو الثقة به فى رواية اللغة .
- كان المبرد ناقداً يستحسن الشعر فى أسلوبه الفنى ، ويظهر مواطن الجودة فيه ؛ ومن الممكن أن يكون نقده الفنى للشعر وتذوقه مؤثراً واضحاً فى نقد الروايات وردها إما لاستهجانها ، وإما لاستبعاد وقوعها من عربى فصيح .
- ربط المبرد فى تناوله للظواهر اللغوية ربطاً مفرطاً بينها وبين التصور العقلى ، وهذا التصور والمبادئ العقلية لا تصلح فى أداء اللغة بمفرداتها وتراكيبها وظواهرها بقدر ما تصلح فى الاستنتاج والاستنباط .
- خرق المبرد المبادئ القياسية فى أكثر من جانب ، منها : رد الرواية أو تأويلها ، ومنها : فى الوظائف الزائدة التى تتعلق بالمعنى ، ويمكن الاستغناء عنها ، كالتمييز ، والحال ... إلخ ، ومنها : فى الحكم النحوى ، وقد تمثل هذا فى الجائز ؛ فأجاز ما لم يصدر فيه حكم الوجوب ، أو يأخذ صفة الاطراد.
- قياس المبرد لم يكن كسابقيه من البصريين ، فقد كان يبنى على القليل أو اليسير ، وقد كان عند سابقيه يبنى على الكثير الشائع . كما كان – أحيانا – عدم التراجع عن الرأى أو الموقف سبباً فى هذه المجاوزات .

وفى النهاية توقف القلم ، وجفت المحبرة ، واستغلق الفكر ، وتاه العقل فى بحر عالم كالمبرد بعد رحلة ممتعة مع هذا العالم ؛ لكن الأخذ والرد على علماء الأمة هو من السمات البشرية ، ولا ينقص ذلك من قدرهم وعلمهم .

وأسأل المولى – سبحانه وتعالى – الإخلاص فى العمل ، والقصد فى النية ، كما أسأله أن تكون الفائدة مثمرة ، وأن يكون نفعه لأهل العلم والباحثين جليلاً . ونأمل من قارئنا العزيز مغفرة الزلل ومحو الخطأ ، وستر الخلل.

اللهم تجاوز عن سيئه ، وارحم مخطئه ، وأجزل كاتبه ، وأكرم قارئه . وصل اللهم على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وأصحابه الأطهار إلى يوم الدين .

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

د / محمد رفعت حمدان أحمد سطوحى

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية البنات الإسلامية بأسيوط

جامعة الأزهر

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافى ، تحقيق د / طه محمود الزينى ، ومحمد عبد المنعم خفاجى ، ط البابى الحلبى القاهرة .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- الأصول د / تمام حسان – دار الثقافة الدار البضاء .
- أصول التفكير النحوى ، د / على أبو المكارم – الجامعة الليبية .
- أصول النحو العربى د / محمد عيد – عالم الكتب .
- الأعلام للزركلى ، دار العلم للملايين – بيروت .
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى – تحقيق / محمد حسن إسماعيل الشافعى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب المصرية .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، تحقيق د / زهير عبد المحسن ، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا بيروت .
- بغية الوعاة للسيوطى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، –دار الفكر ط ٢ ١٩٧٩ م
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ، تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – الرياض .
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، ط مؤسسة التاريخ العربى – بيروت لبنان .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – ط دار الفكر .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- الخصائص لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- دراسات فى نظرية النحو العربى وتطبيقاتها ، د / صاحب أبو جناح – دار الفكر – .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق حسن هنداوى – دار القلم دمشق .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى – مكتبة القدس القاهرة .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط الحلبى .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوى المختون – دار هجر للطباعة والنشر .
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق د / صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف بغداد – .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – جامعة أم القرى بمكة – .
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى القاهرة .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف القاهرة – .
- أبو العباس المبرد – نحوه وموقفه من لغة الشعر ونقده – د / زهير غازى – عالم الكتب .
- الفهرست لابن النديم ، – مطبعة الاستقامة القاهرة – .
- قراءة فى القياس النحوى للباحث – مجلة كلية دار العلوم ––
- القياس فى اللغة العربية محمد الخضر حسين – دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- القياس فى النحو د / منى إلياس – دار الفكر .
- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد – تحقيق د / محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة ط ٢ . ونسخة من تحقيق / محمد أبو الفضل ، والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٦.
- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – ١٩٧١ م

- الكشاف للزمخشرى ، ط – دار الفكر – .
- لمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق / سعيد الأفغانى ، دمشق الجامعة السورية .
- مجالس العلماء للزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون – وزارة الثقافة الكويت – .
- المحرر الوجيز لابن عطية ط قطر – دار الكتب العلمية ٢٠٠١ م – .
- مدرسة القياس فى اللغة – أحمد أمين – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ع ٧ مج ١٩٥٣ – م .
- المساعد لابن عقيل ، تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدنى للطباعة والنشر ١٩٨٤ م
- معانى القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار – دار الكتب المصرية – .
- معجم الادباء لياقوت الحموى – دار المأمون ط إحياء التراث القاهرة – .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – مؤسسة الرسالة ط ١ ١٩٩٣ م – .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة .
- مقدمة محقق المقتضب د / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة .
- مقدمة محقق الكامل فى اللغة والأدب د / محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة – .
- من أسرار العربية د / إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو القاهرة .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى د / محمد حماسة عبد اللطيف – القاهرة ط ١ .

وفيات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس – بيروت ١٩٦٩ م – .